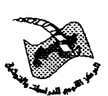
نكبة فلسطين
ومسئولية المجتمع الدولي

عبد التواب مصطفى



المركز القومي للدراسات والتوثيق
غـزة ـ فلسطين
National Center for Studies & Documentation
Gaza – Palestine

الطبعة الأولى — غــزة 2000

مقـــدمـــة

من التقاليد المستقرة في العلاقـات الدوليـة إعـلان الاعتـذار الرسمـي، ودفـع التعويضات المناسبة، من جانب أحد أعضاء الجماعة الدولية عن جرائم ارتكبها في حق عضو آخر، سواء أطالب هذا العضو الآخر بذلك أم لم يطالب، وغالباً ما تتم تسوية هذا الأمر في شكل اتفاقات تنطوي على التزامات واجبة الأداء .

* وهذه بعض أمثلة:

- اعتذرت أسبانيا عن محاكم التفتيش التي شهدها القرنان الرابع عشـــر والخامس عشر .
- اعتذرت اليابان، لأنها أغرقت الأسطول الأمريكي في موقعـــة بـــيرل هاربور.
- اعتذرت ألمانيا عما فعله هتلر باليهود، و لم يكتف اليهود بـــــالاعتذار والتعويضات، بل تحول الأمر إلى عملية ابتزاز صهيوني مقزز .

وكلمـا كـان الطـرف صـاحب دعـوى الاعتـذار والتعويـض منظمـاً وحاسمـاً وضاغطاً، وموظفاً جيداً لحيثيات دعواه، كلما كان أكثر قدرة على تحقيق مآربه، ومن خلال أطر اتفاقية معلنة وملزمة .

إن أضخم عملية تعويض مادي شهدها القرن العشرون مارسها اليهود علـى الألمان منطلقين ـ بعد مفاوضات وضغوط ومطالبات عديدة ـ من اتفاقات رسميـة ملزمـة مع الألمان تنص على حجم التعويضات وكيفية الدفع ومواقيته .

وكذلك تمت أكبر عملية تعويض أدبي ومعنوي، مارسها اليهود على العالم المسيحي في العصر الحالي، من خلال انعقاد المجمع المسكوني (العالمي) في الفاتيكان، عام 1963، واعتذرت كل الكنائس عما كانت تصبه من لعنات على رؤوس اليهود فيما مضى، باعتبارهم صالبي المسيح .

وبرغم قوة التشكيك العلمي والوثائقي فيما روج له اليهود بشأن محارقهم على أيدي النازيين، فقد استطاعوا أن يوهموا العالم ـ وفي مقدمته الألمان ـ ببشاعة ما اعتبروه جريمة في حقهم، وطالبوا بالاعتذار والتعويض، بل مارسوا الابتزاز .

وبرغم ما استقر في عقيدة ملايين المسيحيين وقلوبهم بشأن صلب اليهود للمسيح، فقد استطاع يهود (اليوم) اختراق الفاتيكان، ومارسوا ضغوطهم، حتى انتزعوا براءتهم من دم المسيح، باعتبارهم غير مسئولين عما فعله يهود (الأمس) . واعتذرت لهم كافة الكنائس .

فما بال الفلسطينيين، وقد اغتصبت الحركتان (الصهيونية والإمبريالية العالمية) أرضهم، وشردت أبناءهم ونساءهم، وانتهكت حرماتهم، واستنزفت موارد بلادهم...؟!

ألا يحق للفلسطينيين أن يطالبوا بالاعتذار والتعويض المناسبين من جانب صنيعة الحركة الصهيونية (إسرائيل)، وعميلة الإمبريالية العالمية (بريطانيا)، ووريثتها (الولايات المتحدة الأمريكية)؟!

بلى، يحق لهم هذا، وأكثر .

والأكثر الذي أعنيه هو حق المقاضاة أو المحاكمة .

هذا،

لأنه إذا كانت النماذج أو الأمثلة السابقة قد وقعت الجرائم فيها في إطار الصراع السياسي الذي تحكمه موازين القوى، وأطماع الأقوياء، ومعطيات الأمر الواقع، فإنه ـ إلى جانب هذا ـ قد وقعت جريمة الحركتين (الصهيونية والإمبريالية العالمية) في

حـق فلسـطين، مدعومـة باسـتصدار وعـود، وصكـوك، وقـرارات شـاذة، عـن الحكومـة البريطانية ثم عصبة الأمم المتحدة ثم الحكومة الأمريكية، ثم الأمم المتحدة تقر اغتصاب الأرض، وطـرد الشـعب، واسـتنزاف المـوارد الوطنيـة، وهكـذا تمكنـت تلـك القـوى الاستعمارية من إضفـاء صفـة الشـرعية الدوليـة علـى قـرارات الاغتصـاب، والطـرد، والاستنزاف!

وهذا ما يملـي علـى الفلسـطينيين ضـرورة إعـادة طـرح كـل هـذه الصكـوك والقرارات الشاذة على هيئة قضاء دولية، تستطيع تفنيد الافتراء، والجور اللذين انطوت عليهما هذه الصكوك، والقرارات، وإناطة المسئولية القانونية برقاب من كانوا وراء كل هذا، ومن انزلوا بفلسطين هذه النكبة.

- هل كانت بريطانيا تتمتع بأية صفة قانونية، تمنحها الحق في إصدار وعد بإنشـاء وطن قومي للصهاينة على أرض فلسطين العربية؟
- على أي أساس قانوني قبلت عصبة الأمم أن تجعـل فحـوى الوعـد البريطـاني ضمن ما نص عليه الصـك الصـادر عنـها بـانتداب بريطانيـا علـى الأراضـي الفلسطينية، وما مدى مسئولية المنظمة الدولية عن (جريمة) تبنيها أطماع الدول الاستعمارية؟
- ما هي أبعاد المسئولية القانونية لجريمة بريطانيا في حق الفلسطينيين، والتي تتمثل في عدم قيامها بدور (الدولة المنتدبة)، وإحالتها هذا الانتداب إلى احتلال، وظفته لتكريس الممارسات الصهيونية، والتي تمثلت في انتزاع الأرض، وتشريد الشعب واستنزاف الموارد؟
- وإذا كان مفهوماً أن تتحرك "الوكالة اليهودية" في ضـوء الأطمـاع الصهيونيـة، فتقدم رؤى ومشاريع لتقسيم الأراضي أو انتزاعها، فهل كانت هنـاك أيـة صفـة قانونية للجنة الإنجلوأمريكية، تمنحها حق تقسيم الأراضي الفلسطينية، وتقديـم

مشروع بهذا الشأن؟ وعلى أي أساس أصدرت الولايات المتحدة وعدها للصهاينة في بوليتمور؟

- وعلى أية أسس قانونية جاء قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة؟
- ما هي أبعاد المسئولية القانونية التي تقع على بريطانيا، نتيجة عدم وفائها بالتزاماتها الموقعة ـ في معاهداتها مع مصر، والأردن، والعراق ـ بشأن منع قيام دولة يهودية بالمنطقة ؟
- ما هي أبعاد المسئولية القانونية التي تقع على بريطانيا، نتيجة عدم التزامها بالإجراءات التي رسمتها الأمم المتحدة بشأن كيفية إنهاء الانتداب على فلسطين، الأمر الذي دفع بطرفي الصراع (العربي/ الصهيوني) إلى خوض مأساة حرب 1948، وتكريس النكبة في جانب الطرف العربي .

أرجو أن يكون هذا الطرح المتواضع من جانبي بادرة فاعلة لتحريك هذه القضية، تحديد مسئولية المجتمع الدولي في نكبة فلسطين، وإمكانية مقاضاة بريطانيا لدورها في إيقاع هذه النكبة التي ألمت بفلسطين: أرضها ومواردها وشعبها .

وفيما يلي نفصل أركان هذه المسئولية من خلال دراستين متكاملتين .

القاهرة في 26|10|1999

المؤلف

* لمزيد من التفاصيل، راجع:

- أحمد السيد النجار، دور المساعدات الخارجية في بناء إسرائيل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام 1998، ص ص : 48-52.
- أنيس منصور، مواقف، الأهرام (القاهرة) 1999/8/7.
- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج2، ط7، القاهرة 1996، دار الشروق، ص ص: 28ـ30 .
- د. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ط1، بيروت 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص: 125ـ128.
- د. ناديوس فاليشينوفسكي، إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية، القاهرة، هيئة الاستعلامات (كتب مترجمة، عدد 706)، د.ت .

الفصل الأول
مسؤولية المجتمع الدولي

مقدمة منهجية:

طفت على سطح المعالجات العديدة لنكبة فلسطين، على مدى العقود الخمسة الماضية، تساؤلات كثيرة، لا تخلو من توجيه الاتهام، في محاولة لتحديد المسؤولية في إيقاع هذه النكبة بهذا القطاع من الشعب العربي، وتحديد المسؤولية عن انتزاع هذا الجزء الاستراتيجي من ارض الوطن العربي، وتمكين آخرين منه، لم تكن تربطهم به، من قبل، أية صلة، سوى دعاواهم التاريخية.

وهذه التساؤلات العديدة، عن أبعاد مسؤولية حدوث نكبة فلسطين، تباينت في حدتها وعمقها وموضوعيتها، واشترك في طرحها كثير من الباحثين والمفكرين والسياسيين. فمن هؤلاء من حمّل أبناء فلسطين أنفسهم مسؤولية هذه النكبة، بقطع النظر عن تفاصيل أركان هذه المسؤولية، وبيان حيثياتها المختلفة، ومنهم من حمّل الدولة العثمانية جزءاً من هذه المسؤولية؛ ومنهم من اتجه بها ناحية العرب، وقياداتهم، وما يعق بينهم من فتن أو خلافات، بين حين وآخر؛ ومنهم من يعتبر هذه النكبة أثراً مباشراً لهجمة صليبية صهيونية مشتركة؛ ومن يعتبرها أثراً لأطماع استعمارية حديثة صليبية خالصة تتخذ من الصهاينة أداة لها؛ ومن الباحثين من يرى عكس ذلك، أي أنه يعتبر نكبة فلسطين أثراً مباشراً لأطماع صهيونية خالصة استطاعت الصهيونية خلالها أن تتحالف مع الأقوياء من الدول الاستعمارية، في مراحل تاريخنا الحديث والمعاصر المتلاحقة، وأن تتخذ منهم أدوات لتحقيق أطماعها القديمة، وقد أحكم الصهاينة

التخطيط والتدبير لتحقيق تلك الأطماع، حتى أصبحت واقعاً مؤلماً يتجرعه الفلسطينيون، والعرب، والمسلمون، صباح مساء.

وإذا كان لأحد المحللين أو السياسيين أن يقف عند بعض هذه الاتجاهات في تفسير هذه الإشكالية: (ما مدى مسؤولية المجتمع الدولي في نكبة فلسطين؟)، فلا شك أن طبيعة البحث العلمي لا تقبل الوقوف عند اتجاه بعينه في تفسير إشكالية بحثية معقدة كهذه، باعتبارها إشكالية سياسية، تحكمها طبيعة الظاهرة الاجتماعية، التي تتداخل العوامل في تكوينها، وتتعدد مداخل تفسيرها، ويظل من حق الباحث أن يتبنى أياً من هذه الاتجاهات، أو اتجاهاً ـ تفسيراً ـ جديداً، إذا رجحت كفته المنطقية والتوثيقية .

بيد أن من التفسيرات ما لم يلق اهتماماً مناسباً في تناول هذه الإشكالية البحثية، وذلك ما يتعلق بمسؤولية المجتمع الدولي ـ في خلق هذه النكبة ـ ممثلاً في القوى الاستعمارية الكبرى على الساحة الدولية، وفي مقدمتها بريطانيا، ثم في الهيئات الدولية الممثلة لهذا المجتمع: عصبة الأمم، ثم هيئة الأمم المتحدة .

ومع تقديري لكل الاتجاهات، سابقة الذكر، في تفسير هذه الإشكالية، يظل اهتمامي منصباً على مسؤولية المجتمع الدولي في هذه النكبة، باعتباره المسؤول عن صياغة أهم أبعادها، وهو البعد القانوني، خاصة ما صدر عن عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة من قرارات غير عادلة أضفت شرعية دولية على الاستيطان، واغتصاب الأرض، وتشريد الشعب!

إذن هدف هذه الدراسة بيان أبعاد مسؤولية المجتمع الدولي في خلق نكبة فلسطين؛ لتحميل هذا المجتمع المسؤولية المقابلة، أي مسؤولية حل هذه المشكلة، باعتباره المسؤول عن خلقها، والمسؤول عن وضعها القانوني غير العادل، بل باعتباره المسؤول ـ من قبل ـ عن التمهيد والتوطئة لخلقها من خلال إذكاء، وتشجيع، ودعم الأطماع

الصهيونية في فلسطين، بما صدر عن القوى الاستعمارية الكبرى من وعود متلاحقة بشأن إنشاء "وطن قومي" لليهود في فلسطين .

وتلتزم هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، الذي يقصد به جمع البيانات والمعلومات الماضية المتاحة عن الظاهرة موضع الدراسة، وتنظيمها، وإعادة تصنيفها، وتفسير بعض الظواهر، والوصول إلى خلاصة جديدة، تسهم في إلقاء مزيد من الضوء على الظاهرة.

ومن حيث وسيلة جمع البيانات والمعلومات، فإن هذه الدراسة تتم في إطار البحوث المكتبية أو الوثائقية، أي التي يعتمد الباحث فيها، عند جمع البيانات، على الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع المتاحة .

أما من حيث الحدود الزمانية والمكانية لهذه الدراسة، فإنها تتسم بقدر كبير جداً من المرونة، نظراً لطبيعة موضوعها، فإن موضوع نكبة فلسطين لم يقع بين عشية وضحاها، يمكن تحديدهما بدقة، بل هو قائم على التخطيط، والتدبير، والكيد، والخيانة، والتآمر منذ زمن طويل قديم، قد يمتد إلى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، حين بدأت الحروب الصليبية على الشرق العربي الإسلامي، مستهدفة الأراضي المقدسة في فلسطين، إلى جانب الأهداف الاستعمارية التقليدية؛ والتي تستمر حتى اليوم، في ضوء التحالف الاستراتيجي بين الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك، فبرغم أن أرض فلسطين شهدت تلك النكبة وتبعاتها، فلا يمكن الوقوف عند الحدود الفلسطينية، كحدود مكانية لموضوع الدراسة، بل إنها تشمل كل أرض شهدت تدبيراً، وتخطيطاً، وتآمراً، أدى إلى وقوع هذه النكبة، أو رسخ تبعاتها، سواء كانت في أوروبا أم العالم الجديد .

ويمكن صياغة الأسئلة البحثية، التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها، فيما يلي:

- إلى أي مدى استطاعت الحركة الصهيونية العالمية توظيف معطيات البيئة الدولية ـــ خاصة الأطماع الاستعمارية الغربية ـــ في تحقيق المشروع الصهيوني على أرض فلسطين؟، وما أهم آليات هذا التوجه الاستعماري، التي استخدمها الجانبان ؟
- إلى أي مدى يعد المجتمع الدولي مسؤولاً عن إنزال النكبة بفلسطين ـــ أرضاً وشعباً ـــ ؟ وما أهم الأبعاد السياسية والقانونية لمسئولية المجتمع الدولي في هذا الشأن ؟

وتأتي هذه الدراسة في ثلاث مباحث: يتناول المبحث الأول موقع فلسطين في المخطط الاستعماري الغربي، وإلى أي مدى كانت ولا تزال مطمعاً للحركة الاستعمارية الغربية، وأسباب هذا التوجه الاستعماري نحوها، ثم في المبحث الثاني نتبين كيف استطاعت الحركة الصهيونية العالمية - باعتبارها حركة استعمارية استيطانية - أن تستفيد من هذه المعطيات الدولية، وتتحالف مع تلك الأطماع الاستعمارية الغربية، لتحقق أطماعها الخاصة باتخاذ فلسطين وطناً قومياً لليهود، انطلاقا مما ترسب في الذاكرة التاريخية لليهود بشأن ما يسمونه "أرض الميعاد" .

وحيث إن الحركة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية لم تُفد من هذه المعطيات، ولم توظفها، بغير ترتيب واتفاق مسبق، مع صانعي هذه المعطيات، وأصحاب الأطماع الغربية الاستعمارية، كطرف ثان، فإن هذا سيبين لنا إلى أي مدى يمكن اعتبار هؤلاء معاً - الحركة الاستعمارية الغربية مع الحركة الصهيونية العالمية - شركاء في المسؤولية السياسية عن إنزال النكبة بفلسطين، والتي تمثلت في اغتصاب الأرض، وتشريد الشعب .

ويأتي المبحث الثالث ليبين لنا أهم أركان المسؤولية القانونية للمجتمع الدولي - في نكبة فلسطين - ممثلاً في الهيئات الدولية: عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، وما صدر عنهما من قرارات في هذا الشأن، أسهمت بشكل مباشر في خلق المشكلة، بل

في تعقيدها، وتجسيد النكبة، بإضفـاء الصفـة القانونيـة الدوليـة علـى انـتزاع الأرض، واغتصاب الحقوق وتشريد الشعب.

المبحث الأول

موقع فلسطين في المخطط الاستعماري الغربي

غالباً ما كانت الهجمات، أو الحملات الاستعمارية الطامعة في فلسطين تـأتي مـن الغـرب، وفي الوقـت نفسـه كـانت القـوى الاسـتعمارية الغربيـة ممثلـة للحركـة الاستعمارية العالمية في معظم تاريخـها، وهـي ـ في الوقـت نفسـه ـ القـوى الفاعلـة في الجماعة الدولية، وعليه، فلن نذهب بعيداً، إذا اعتبرنـا مسـؤولية الحركـة الاسـتعمارية الغربية في نكبة فلسطين ممثلة لمسؤولية المجتمع الدولي كله ـ أو غالبه ـ في هذا الشأن.

وقد يكون من المفيد، في البداية، أن نشـير إلى أن الصـراع، أو التدافـع، سُنَّة اجتماعية من سنن الله ـ تعالى ـ وقوانينه، التي تتبدل ولا تتخلف، ولهذا التدافـع صـور ومعارك تقع كلها داخل دائرة الصراع الحضاري، الذي يندفع من عقائد، وأنساق معرفية، ورؤى قيمية، وأنماط حياتية، تمتاز بخصوصيتها. [1]

ليس هذا فحسب، بل إن الله جعل هذه السنة الكونية الاجتماعية ـ الصراع والتدافع ـ سبيلاً إلى إحقاق الحق، وعمارة الأرض، وصلاح أهلـها. يقـول الله ـ تعـالى ـ "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض" [2]

ثم أن عملية تغيير العالم تلعب فيها الإرادة السياسية دوراً رئيسياً، يمتد مجالـه من الجيو ـ سياسة العالمية والإقليمية إلى الدين، وصـراع الحضـارات، أي أنـها تقتضـي دراسة القوى العاملة على تغيير العالم.[3]

وفي كل الأحوال، فإن الله حين يدفع بعضاً من الناس ببعض آخـر، إنمـا يريـد ـ فيما يريد ـ أن يدفع ببعض ظالم بعضاً آخر قصر في حق الله، والدين، والوطـن، حتـى

يفيء إلى رشده، فيدرك هذه الحقوق، ويحسن أداءهـا، فيعلـي كلمـة الله، ويحمـي الوطـن: أرضه وشعبه ومقدساته، فلا ينل منها طـامع، وهكـذا يظـل الصـراع، والتدافـع، قائمـاً مستهدفاً لإصلاح، ودرء الفساد عن الأرض وأهلها.

وإذا كانت الحركة الاستعمارية إحدى صور هذا التدافع أو الصراع وجب أن نذكر هنا أن من أهم خصائص الاستعمار الحديث أن له كتّاباً وفلاسفة، يدافعـون عنـه، ويشرحون أغراضه، ولهم في هذا مذاهب، على عكس الحل قديماً، حـين لم يكـن الغـزاة يرون ما يدعو لتبرير سياساتهم في الغزو، أو التسلط على الأقطار المجاورة، اللهم إلا إذا استثنينا الحروب الدينية.

وقد تبلورت أقوال دعاة الاستعمار الحديث في خمسة مذاهب: [4]

1. مذهب يرى أن الدولة لن يكون لهـا شـأن، أو خطـر، إلا بالتوسـع والاستعمار، وهذا ما اعتنقه النازيون، وابتكروا له تعبير "المجال الحيـوي"، الذي يشتمل على بلادهم وبلاد غيرهم، وذهب الغلاة منهم إلى أن هـذا المجال الحيوي ذو مرونة كبيرة، فيجوز أن يمتد فيشمل العالم كله، وقـالوا: "اليوم لنا ألمانيا، وغداً العالم كله".
2. مذهب يرمي إلى ضرورة الاستيلاء على أقطار جديدة، لسـكنى رعايـاه، ويرى أن جميع اعتبارات العدل والإنسانية لا قيمة لها، أمام هذه الحاجـة، التي يروها ملحة، وهذا ما تبنته الفاشية الإيطالية .
3. مذهب يرى أن الدولة صاحبة الشأن لها رسالة عالمية مقدسـة، لابـد أن تنشرها بين الشعوب، ألا وهي رسالة المدنية والحضـارة، وقـد ادعـى الأوروبيون حمل هذه الرسالة، واعتبروها "عبئاً يحمله الجنس الأبيض".
4. مذهب يعد حربياً أو دفاعياً، يرى أصحابه أنه لابد من التسلط على قطـر أو أكثر بضرورات عسكرية، إما لتأمين أرض الدولة المستعمرة، أو لتـأمين خطوط مواصلاتها، أو حتى لا تقع في أيدي دولة معادية.

5. المذهب الخامس هو الاستعمار الاقتصادي، وكثير من الكتاب يرى أن هذه الصبغة النفعية هي الغالبة على الحركة الاستعمارية الحديثة، التي تستهدف حلب الخامات وفتح الأسواق. وأرى أن الحركة الاستعمارية الغربية في حقبها المتوالية، حين اتجهت إلى فلسطين ــ قلب العالمين العربي والإسلامي ــ كانت قد تمثلت أو انتهجت أكثر من واحد من المذاهب الاستعمارية سابقة الذكر .

وقد أرجع البعض قيام الاستعمار بدور فعال في خلق المشكلة الفلسطينية - التي وصلت إلى حد النكبة عام 1948 - إلى ثلاثة أسباب جوهرية هي: [5]

1. الأهمية الجغرافية لفلسطين: حيث إن من يحكم في فلسطين يستطيع أن يتحكم في طرق المواصلات إلى الشرق، سواء أكانت طرقاً برية، مثل الشام، أم طرقاً بحرية مثل قناة السويس.
2. خشية الاستعمار من قيام وحدة عربية تستطيع الوقوف أمام أطماعه في الوطن العربي، فرأى أن باستعمار فلسطين ينشطر هذا الوطن، وينفصل الجزء الآسيوي منه عن جزئه الأفريقي، كما رأى أن يتم هذا الفصل بإقامة حاجز بشري غريب، يمثل قوة صديقة للاستعمار، وعدوّة لسكان المنطقة .
3. رغبة الاستعمار في توفير وسيلة للتدخل الدائم في المنطقة، وتفسير ذلك يكمن في أن هذا الجسم الغريب سوف يثير نزاعات وقلاقل، بصفة مستمرة ، الأمر الذي يتيح للاستعمار التدخل المستمر، بما يمكنه من فرض نفوذه، واستغلال موارد المنطقة، فيضمن بقاءها ضعيفة، مستنزفة، غير قادرة على بناء كيان يستطيع مناوأته.

إضافة إلى سبب جوهري آخر، يتمثل في رغبة الاستعمار في إجهاض فكرة العالم الإسلامي، وتعميق الفرقة بين المسلمين.[6] فقد كانت أوروبا - دائما - تخشى أن يعود العرب إلى سابق قوتهم، بعد أن قهرتهم زمناً طويلاً، وكانت تود أن يظل هذا الجزء من العالم ممزقاً، ولا تقوم له قائمة: حتى لا ينتقم من الغرب، مرة ثانية، فتضيع

بذلك المكاسب الاستعمارية، التي حققها الغرب؛ بسيطرته على العالم العربي والإسلامي.

وقد تواترت تصريحات قادة الغرب، معبرة عن هذا التوجه، بكل وضوح،[7] نذكر منها تصريح مورو بيرجر: "إن الخوف من العرب واهتمامنا بالأمة العربية ليس ناتجاً عن وجود البترول بغزارة عند العرب، بل بسبب الإسلام، ولذا يجب محاربة الإسلام، للحيلولة دون وحدة العرب، التي تؤدي إلى قوة العرب، لأن قوة العرب تتصاحب، دائماً، مع قوة الإسلام، وعزته، وانتشاره".

وكما تواترت التصريحات، فقد ترادفت التحركات والممارسات الفعلية من جانب هؤلاء، لتحقيق أطماعهم الاستعمارية. لقد عمل الاستعمار الأوروبي - خاصة الإنجليزي والفرنسي والروسي - على عدم تحقيق فكرة "الجامعة الإسلامية"؛ حيث كان من أهدافها مواجهة الأطماع الاستعمارية، ولأن الدول الأوروبية - خاصة منذ مؤتمر برلين (1878) - قد بدأت سياسة تقطيع أوصال الإمبريالية العثمانية، وتحقيق أطماعها الاستعمارية في الأقطار العربية والإسلامية.[8]

وإذا كان من غير المقبول أن نتناول بعض الأفكار الغربية التي ظهرت في أوروبا - مثل فكرة القومية، والدولة العلمانية، أو الدولة الحديثة - كأدوات استهدف بها الغرب ضرب وحدة العرب والمسلمين في إطار نظرية المؤامرة؛ حيث إن هذه الأفكار ظهرت في الغرب نتيجة اختمار اجتماعي وفكري طويل لديهم، وبالتالي فهي خاصة بهم، ولا علاقة لظهورها بالعرب أو بالإسلام، وليست من أدوات تآمر الغرب علينا. [9]

أقول: إذا كان التفكير بمنطق المؤامرة لا يقبل، أحياناً، فإن التاريخ يقدم للباحث الكثير من الأدلة والقرائن على أن الحركة الاستعمارية استهدفت العالمين العربي والإسلامي وقلبهما - أي فلسطين - في عدوانية سافرة مارستها تصريحاً وفعلاً، ووضعت لها الخطط المحكمة، ورصدت لها الطاقات الهائلة، وأطلقت حملاتها الاستعمارية

والاستيطانية تترى، الواحدة بعد الواحدة، مستهدفة بسط نفوذها على المنطقــة للعديـد من الأسباب سابقة الذكر .

لقـد كـانت الحركـة الصليبيـة حركـة اسـتعمارية اسـتيطانية، تمثـل السـابقة الأوروبية الأولى لمحاولة استعمار العالم العربي وضرب الإسلام، ولأن تلك الحركة، الـتي استمرت أحداثها فوق الأرض العربية ـ خاصة فلسطين والقـدس ـ قرابـة قرنـين مـن الزمن، كانت ولا تزال مـن المنعطفـات التاريخيـة المهمـة في تـاريخ الغـرب الأوروبـي، والعالمين العربي والإسلامي، علـى السـواء، فإنـها لا تـزال تحكـم توجـهات المفكريـن، ورجال السياسة، في العالمين الأوروبي والأمريكي، في تعاملـهم مـع العـرب والمسـلمين، حتى اليوم. (10)

ثم إن هناك صلة قوية بين الرأسمالية الغربيـة والبرجوازيـة اليهوديـة، ترتـب عليها طرح غربي ـ فرنسي وإنجليزي ـ للعديد مـن المشـاريع الاسـتيطانية اليهوديـة في فلسطين، وكانت فرنسا أول من طرح، بشكل جدي، فكرة توطـين اليـهود في فلسـطين، حين أعدت الحكومة الفرنســية، عـام 1798، خطـة سـرية لإقامـة كومنولـث يـهودي في فلسطين حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي ـ بما فيه فلسطين ـ وذلك مقابل تقديم الممولين اليهود قروضاً مالية للحكومة الفرنسية، والإسهام في تمويل الحملة الفرنسية، بقيادة نابليون بونابرت.(11)

وهناك أمثلة كثيرة للدور الذي لعبته الحكومة الفرنسية لصالح اليهود، في تلك المرحلة، انطلاقاً من الصراع الأوروبي ـ الأوروبي، وطمعاً في الحصـول علـى مكاسـب، خاصة من بريطانيا، التي كـانت تحتـل مراكـز متقدمـة ومنـاطق شاسـعة مـن الأراضـي العثمانية. (12)

وكان نابليون يريد عدم التقاء مصر وسورية، عربياً وإسلامياً، عن طريـق زرع جسم غريب في نقطة التقائهما عند مركز الزاوية الجنوبيـة الشـرقية للبحـر المتوسـط،

ومات نابليون، ولم تمــت رؤيتـه الاسـتراتيجية، الـتي تبنتـها بريطانيـا، في وقـت لاحـق، وحققتها. [13]

وإذا كانت هذه أبرز المحركات السياسية أو الاستعمارية لتوجهات الغرب نحـو فلسطين، فإن هذه التوجهات لم تفتقد، أيضاً، محركاً دينياً، أو ذريعة باسم الدين، حـاولت توظيفها لخدمة الحركة الاستعمارية في المنطقة، وذلك منذ انطلقت الحمـلات الصليبيـة الاستعمارية والاستيطانية، نهاية القرن الحادي عشر، متذرعـة أو متسـترة خلـف دعـوى تحرير بيت المقدس ومهد المسيح، واتخذت من الصليب شعاراً لها. [14]

بل إن الكاتب الفرنسي جاك بولين يرى أن إشهار سلاح الدين للوصول إلى الأهداف القومية، هو اختراع أوروبي ـ أمريكي، ويتسـاءل: ألم تتخـذ الـدول الأوروبيـة نفسها من الإمبراطورية العثمانية مواقف فرضتها عليها عصبيتها المسيحية؟!

وبعد أن ساق الأمثلة العديدة والأدلة على اتخاذ العديد من الدول الأوروبيـة والغربية من الدين ذريعة لتوجهات بعض سياساتها الخارجيـة، قديمـاً وحديثـاً، تسـاءل: فكيف يمكننا أن نحرم العرب من حقهم في القول بأن الله معهم وليس مع السيد دالاس (وزير الخارجية الأمريكي الأسبق)، مقرراً أن من حق العرب والمسلمين إشهار السـلاح نفسه، لتحقيق أهدافهم القومية. [15]

ثم إن الحرب الصليبية الـتي تسـترت بالدعـاوى الدينيـة ـ بينمـا كـانت في حقيقتها هجمة استعمارية تستهدف الأرض التي تفيض لبنـاً وعسـلاً ـ انطـوت علـى العديد من الأمثلة، في التعصب، والقسـوة، بمـا ينفـي عنـها أيـة روح دينيـة، كمـا ذكـر المؤرخون: "ميشو": و"جوستاف لوبون": "أيوركا": "أودو الدويلي": والمؤرخ الراهب "روبرت". [16]

وكانت "المسألة الشرقية" ـ التي انبعثت في القرن التاسع عشر ـ إحدى بقايا الحروب الصليبية: لأنها كانت بمثابة تفاهم بين الدول الاستعمارية، على تركـة الرجـل

الأبيض، أي الإمبراطورية العثمانية في مرحلتها الأخيرة. وهناك كتابات عديدة تناولت هذا تفصيلاً. [17]

لقد كانت تلك المسألة تعني - في بادئ الأمر - تخليص المماليك المسيحية من أيدي الدول العثمانية، وفي مرحلة تالية أصبحت تعني تقسيم الدولة العثمانية وما يتبعها في أوروبا بين الدول الاستعمارية، وقد ذكر المرحوم شكيب أرسلان مائة مشروع وضعت لتقسيم دولة الخلافة. [18]

ولعل مقومات تلك المسألة قد تمثلت فيما عرف بالامتيازات الأجنبية، التي سمحت بها الدولة العثمانية لصالح الدول الاستعمارية، خاصة في فلسطين، ولبنان، بذريعة رعاية الطوائف المسيحية. [19]

لقد كانت تلك الامتيازات الأجنبية ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، جمعت بين البعدين السياسي والديني، امتطتها الدول الاستعمارية الأربع الكبار، في منتصف القرن التاسع عشر { فرنسا - إنجلترا - روسيا - بروسيا "ألمانيا"} أدت إلى تمزيق الشام - خاصة لبنان وفلسطين - ومكنتها من التدخل لحماية مصالحها الاستعمارية في الشرق الأوسط وبسط نفوذها عليه.

والمتأمل في العبارات التالية يرى إلى أي مدى يمثل البعد الديني مرتكزاً أساسيا في الفكر السياسي والاستراتيجي الغربي، خاصة فيما يتعلق بفلسطين، ملتقى جناحي العالم العربي والإسلامي: [20]

1. عند افتتاح قناة السويس عام 1869، أرسل المهندس ديليسبس إلى بابا الفاتيكان، قائلاً: "الآن أصبح الطريق إلى قلب العالم الإسلامي مفتوحاً".
2. وفي عدوان 1956 على مصر، والذي اشترك فيه الثالوث الاستعماري (إنجلترا — فرنسا — إسرائيل) بعث رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (إيدن) إلى الرئيس الأمريكي الأسبق (أيزنهاور) قائلاً: "نستنجد بكم لإنقاذ الحضارة المسيحية".

3. وعندما دخلت القوات الإسرائيلية القـدس عـام 1967، إثـر المؤامـرة الأمريكية الصهيونية، تجمهر الجنود الإسرائيليون حول "حـائط المبكـى" يهتفون: "هذا يوم بيوم خيبر، لقد ولى محمد وراح".

وهكذا كانت الدعوى الدينية والأطماع السياسية من أهم مرتكزات الحركـة الاستعمارية الغربية صوب فلسطين، ومن أهم محددات وضعها في المخطط الاستعماري الغربي، الأمر الذي لم يكن خافياً على الحركة الصهيونية العالمية، فأفادت منـه، ووظفتـه لتحقيق مشروعها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين.

وتجسد أحد أركان مسؤولية المجتمع الدولي في نكبة فلسطين، في تعاون القـوى الكبرى، الممثلة للحركة الاستعمارية الغربية مع الحركة الصهيونية العالمية، حتى مكنتها من تحقيق أطماعها في فلسطين، وإنزال النكبة بشعبها.

المبحث الثاني
آليات التحرك الاستعماري "الغربي/الصهيوني" نحو فلسطين

يقوم هذا المبحث على مرتكزيـن أساسـين، التقيـا في الأهـداف والوسـائل: أولهما اتجاه الحركة الاستعمارية الغربية نحو فلسطين، بهدف السـيطرة عليـها، لأهميتـها الجيوبولوتيكية والدينية، وثانيهما اتجاه الحركة الصهيونية العالمية نحـو فلسـطين، أيضـاً، لتقيم عليها وطناً قومياً لليهود، في إطار ما عرف بالمشروع الصهيوني.

وحيـث تكتفـي هـذه الدراسـة بمجـرد التنويـه بالحركـة الصهيونيـة العالميـة ومشروعها الاسـتيطاني - والـذي تجسـد فيمـا عـرف بدولـة إسـرائيل - وذلـك لإلمـام

الجماعتين، العملية والسياسية، بأبعاد هذا المشروع، وفكره، وأهدافه، وآلياته، فإنـها - إي هذه الدراسة - لن تكتفي بمجرد التنويه فيما يتعلق بالحركة الاستعمارية الغربية صوب فلسطين، برغم إلمام الجماعتين، العلمية والسياسية بأبعادها، أيضاً، وذلك لأن هذه الحركة - خاصة خططها وممارساتها - ستجسّد جزءاً مهماً من مسؤولية الجماعية الدولية في نكبة فلسطين - موضوع هذه الدراسة - والأمر نفسه سيظهر لنا إلى إي مدى كان هنـاك اتجـاه مشترك، وآليات متكاملة لدى كل من الحركتـين "الاسـتعمارية الغربيـة والصهيونيـة" لتحقيق أطماعهما في فلسطين .

أولا: توافق الأهداف والتعاون المتبادل بين اليهودية والاستعمار الغربي:

يرى الباحث أن تحديد نقطة بداية التحرك نحو فلسطين من جـانب كـل مـن الحركتين (الاستعمارية الغربية والصهيونية العالمية) سيعين على تحديد الآليات، وتحديد ماهيتها.

ويرى، أيضاً، أنه برغم وجود مـا يعـرف بـالذاكرة التاريخيـة لـدى اليـهود في شتاتهم، ووجود مـا يسـمونه بـأرض الميعـاد في ثقافتـهم، فـإن التجسـيد الفعلـي لهـذه المعتقدات في التاريخ الحديث، والذي عبرت عنـه الحركـة الصهيونيـة العالميـة، كـهدف أساسي لها، جاء متأخراً أو لاحقاً بنظيره في الحركة الاسـتعمارية الغربيـة، حيـث لم تبـدأ الحركة الصهيونية العالمية - تنظيمياً وحركياً - إلا في نهايات القرن التاسع عشـر، بينمـا كانت الحركة الاستعمارية الغربية قد بدأت فعالياتها - تنظيميـا وحركيـاً- منـذ نـهايات القرن الحادي عشر الميلادي .

وعليه، فسنبدأ بتعرف أهم فعاليـات الحركـة الاسـتعمارية الغربيـة وآلياتـها، وكيف بدأت الذاكرة اليهودية تنمو بالتوازي، وتتطور في ظـل هـذه الحركـة وبدعمـها، حتى تبلورت تلك الذاكرة، وأصبحت أو تحولت - بدورها - إلى حركة صهيونية مستقلة،

لهـا أهدافـها، وتنظيماتـها، ومخططاتـها، وآلياتـها الخاصـة، وبـاتت بعـد أن تضخمـت واستشرى خطرها ـ تزاحم الحركة الاستعمارية ذاتها، بل وتهدد العالم كله .

ذكرنا سابقاً، أن الحـروب الصليبيـة كـانت السـابقة الأولى لمحـاولات الغـرب استعمار العالمين العربي والإسلامي، ومركزهمـا أو قلبـهما: فلسـطين. ولم يثبـت لـدى الباحث ـ حتى الآن ـ وجود أية دوافع أو محركات يهودية وراء تلك الحركة الاسـتعمارية الاستيطانية الصليبية، بل إنها كانت صليبية خالصة، تحركت تحت راية الدين المسيحي، وتحت شعار الصليب، وكان هدفها المعلن هو (تحرير بيت المقـدس، ومـهد المسـيح مـن أيدي الكفرة).

وامتد الصراع عنيفاً بين المسيحية والإسلام، مداً وجـزراً، مـع وجـود بعـض العوامل ذات التأثير الفعال في كل طرف على حدة، أو كليهما. [21]

فقد ساعدت الكشوف الجغرافية ـ كأول أثر للنهضة الأوروبية ـ على ازديـاد نمو الغرب ليصبح قوة عالمية ذات تأثير في إعادة تشكيل الأراضي الإسلامية، الأمر الذي جعل العالم الإسلامي كله يواجه ـ آنذاك ـ لحظة تاريخية جديدة في علاقتـه مـع الغـرب الجديد .

ومن ناحية أخرى، فبعد تسـوية الأوروبيـين للصراعـات الـتي تـأججت بـين القوميات الأوروبية الناشئة، وحول مستعمراتهم في الهند والعالم الجديد، وبعد أن عقدوا صلح وستفاليا 1668، الذي أنهى حروبهم الدينية بين الكاثوليك والبروتسـتانت، الـتي اشتركت فيها كل الدول الأوروبية.. أقول: بعـد انتـهاء الأوروبيـين مـن ذلـك، تفرغـوا لاستئناف توجههم الاستعماري نحو العالم الإسلامي.

وبالرغم من لجوء السياسة العثمانية ـ أحياناً ـ إلى التعاون ـ بل والتحالف ـ مع فرنسا بهدف إضعاف أوروبا، أو إبقائها مقسمة، للحيلولة دون شنها حروباً صليبيـة

جديدة، ضد المسلمين، فإن فرنسا كانت مدركة لهذا، وكانت تغلب التزاماتـها الصليبيـة ـ لصالح أطراف أوروبية ـ على التزاماتها التحالفية مع الدولة العثمانية.

والمهم، أنه برغم تعدد أطر التنافس الاستعماري بين الدول الأوربية الكبرى، والتي شكلت دوافع اتجاهها نحو العالم الإسلامي، وأهداف هذه التوجه وأدواته، فقد كان يجمع بينهما خلفية مشتركة، وهي الرغبة في الاشـتراك في حـرب الأتـراك، الـتي مثلـت أساس معظم المحاولات لتحقيق وحدة أوروبية، أو عصبة أمم، وهي الرغبة التي لم تخـف بقاء أثر الفكرة الصليبية بها .

وتعود أولى بوادر التحرك الاسـتعماري الاسـتيطاني المشـترك ـ بـين الغـرب الصليبي واليهودية ـ نحو فلسطين، إلى منتصف القرن السابع عشـر، حيـث هنـاك صلـة تربط بين الطبقة الحاكمة في إنجلترا والأراضي المنخفضة ـ والتي كانت تمثل، أيضاً، القوة الاقتصادية، وتضم كبار التجار ورجل الأعمال ـ وبين أثرياء اليهود هناك .[22]

ولم يكن عسيراً على حاكم إنجلترا، آنذاك، أن يدرك مدى الفائدة الماديـة، الـتي كان بمقدور اليهود تقديمها لاقتصاديات بلاده، وخاصة في المجـال التجـاري، ولذلـك فقـد أبدى اهتماماً كبيراً بشؤون اليهود وتقديم التسهيلات لهم، ووصل الأمـر إلى أن شـكل عدد من أبناء الطبقة الحاكمة في إنجلترا ـ البيوريتانين ـ حركـة بـهدف مسـاعدة اليـهود على تحقيق ما اعتبروه حلماً قديماً، متعلقاً بما يسمونه "ارض الميعاد"، وهو إنشـاء وطـن قومي لليهود في فلسطين .

وقامت تلك الحركة عام 1649، بتقديم عريضـة إلى الحكومـة الإنجليزيـة، جـاء فيها: "إن الأمة الإنجليزية مع سكان الأراضي المنخفضة سيكونون أول الناس وأكـثرهم استعداداً لنقل أبناء إسرائيل وبناتها علـى سـفنهم إلى الأراضـي الموعـودة لأجدادهـم، إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، كي تصبح إرثاً دائماً لهم".

وبالرغم من أن دعوة تلك الحركة إلى توطين اليهود في فلسطين لم تسفر عن نتائج عملية، فإنها ذات دلالة، وتعد مؤشراً دولياً على بدء التحرك المشترك بين اليهودية والاستعمار الغربي صوب فلسطين .

وكذلك فقد أسهمت تلك الدعوة في إثارة انتباه قوى أوروبية أخرى نحو إمكانية تعاونها مع يهود أوروبا، في الاتجاه ذاته، بمعنى أنها - القوى الاستعمارية الأوروبية - كانت تستغل أطماع اليهود، وما رسخ في ذاكرتهم التاريخية بشأن (الأرض الموعودة)، فتساعدهم في تحقيق تلك الأطماع، وفي الوقت ذاته تحقق بهم أطماعها، التي تستهدف أيضاً، بسط النفوذ الغربي على فلسطين .

وكانت فرنسا في طليعة القوى الاستعمارية، التي ترسمت هذا النهج، فكانت الخطة السرية التي أعدتها الحكومة الفرنسية، عام 1798، الخاصة بإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، التي سبقت الإشارة إليها في المبحث الأول .

ثم دعا أحد زعماء اليهود الفرنسيين إلى تكوين مجلس، يضم جميع الطوائف والفئات اليهودية، ويتخذ من باريس مقراً له، ليعمل بالتنسيق مع الحكومة الفرنسية من أجل (إعادة بناء وطن، يجمع شمل اليهود وينظم حياتهم).

ثم أصدر ذلك الزعيم منشوراً، قال فيه: "إن عددنا يبلغ ستة ملايين، في أقطار العالم، وفي حوزتنا ثروات طائلة: فيجب أن نتذرع بكل ما لدينا من وسائل لإقامة وطن لنا، وهذا الوطن الذي ننوي قبوله بالاتفاق مع فرنسا، يشمل على مصر السفلى (الوجه البحري في مصر)، ويمتد شرقاً، منتهياً بخط يبدأ من بلدة عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر؛ قابضين على ناصية تجارة الهند، وبلاد العرب، وإفريقيا الجنوبية، والشمالية، وأثيوبيا، ثم إن مجاورة حلب ودمشق لنا تسهل تجارتنا، وموقع بلادنا على البحر المتوسط يمكننا من إقامة المواصلات، بسهولة، مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا". [23]

ولقد حرصت على ذكر هذا الجزء من المنشور اليهودي لنتعرف إلى أي مـدى كانت النزعة الاستعمارية غالبة على توجه أثرياء اليهود وزعمائـهم، في تلـك المرحلـة، وإلى أي مدى ـ أيضاً ـ كانت متوافقة مع النزعة الاستعمارية الصليبية الغربيـة صـوب فلسطين.

وهكذا، وبرغم أن الدافع الأول ـ المعلن ـ لتوجه اليهود نحو فلسطين هو دافع ديني ـ في إطار "الذاكرة التاريخية وأرض الميعاد"، فقد تغلبت على هـذا الدافـع دوافـع أخرى استعمارية تقليدية. يؤكد هذا ما صرح به رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ـ فيما بعد ـ ناحوم جولدمان، في مونتريال عام 1947، بقوله: "كان ممكنا لليهود أن يحصلوا على أوغندا، أو مدغشقر، وغيرهما، لينشئوا هناك وطناً قومياً لهم، ولكن اليـهود لا يريـدون، على الإطلاق، سـوى فلسـطين، ليس لاعتبـارات دينيـة، أو لسـبب إشـارة التـوراة إلى فلسطين، وليس لأن مياه البحر الميت تستطيع أن تعطي عن طريـق التبخـير مـا قيمتـه خمسة آلاف مليار دولار من المعادن والأملاح، وليس لأن تربـة فلسـطين الجوفيـة تحتـوي ـ كما يقولون ـ على كميات من البترول تزيد على احتياطية في الأمريكتين، فحسب، بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنـها هـي المركـز الحقيقـي للقوة السياسية والعالمية، والمركز العسكري الاستراتيجي للسيطرة على العالم". (24)

وكما هو مشهور، كان قد أعقب طرح الإدارة الفرنسية لمشـروع الكومنولـث اليهودي، ذلك النداء أو البيان الذي وجهه نابليون بونـابرت إلى يـهود آسـيا وأفريقيـا، وبرغم كل عبارات الاستثارة والتحريض، وتوظيفه للخطاب الديني، في مثل عبارات "يا ورثة فلسطين الشرعيين"، "إعادة بناء مملكة القدس القديمة"، "المجـد الغـابر"، وبرغـم تعدد أهداف نابليون الاستعمارية وراء إصدار ذلك البيان، فقـد فقـدت دعـوة نـابليون قيمتها، بسبب هزيمة حملته أمام أسوار عكا، وكذلك لأن التفكير اليهودي بشان استيطان فلسطين لم يكن قد تبلور، بعد، في تلك المرحلة.

وعلى كل، فكما أسهمت حركة البيوريتانيين الإنجليز في جذب انتباه القوى الأوروبية ناحية اليهود وتعلقهم بما يسمونه "أرض الميعاد"، وإمكانية استغلال هذا في خدمة الحركة الاستعمارية الغربية، فقد أسهم - أيضاً - الطرح الفرنسي، ونداء نابليون، في رسم مسار التوسع الإمبريالي الغربي في الشرق العربي، وبيان أنه سيتخذ - مستقبلاً - من توطين اليهود في فلسطين ذريعة وأداة للتدخل في هذا الجزء الاستراتيجي من العالم، وأن مسار هذا التوسع سيتحقق بإيجاد كيان يهودي حليف، يتم تسخيره لخدمة مصالح الإمبريالية الغربية. [25]

وهكذا نكون قد وضعنا أيدينا على أول آلية للتحرك الاستعماري المشترك (الصليبي اليهودي)، الذي استهدف فلسطين، أرضها، وشعبها، ومقدساتها، ويمكن تسمية هذه الآلية بآلية "الاتفاق والتعاون المتبادل"، حيث إنها تنطوي على تفاهم بين طرفين يتحركان في اتجاه واحد، يتحقق من خلاله نفع لكل منهما، نتيجة تعاون أو جهد، يقدمه الطرف الآخر .

ويهمنا تأكيد أهمية هذه الآلية التي كانت، ولا تزال، ذات فاعلية كبيرة بين الطرفين، وبرغم كونها الأولى ظهوراً، لكنها لم تتعطل، يوماً، وبرغم استحداث آليات أخرى، خاصة بأي من الطرفين أو مشتركة بينهما، وبرغم ما قيل - فيما بعد - عن كون الحركة الصهيونية هي ربيبة الاستعمار الغربي، أو أداته، أو أنها إحدى فصائله، فإن هذا قد يكون صحيحاً في بعض المراحل، لكن تظل للحركة الصهيونية استقلاليتها، وأهدافها، وتنظيماتها، وآلياتها، ومنذ كان فكراً في الذاكرة التاريخية لليهود، كانت ذات رؤية استيطانية محددة تتجه نحو فلسطين والقدس، والتي تعاونت من أجل تحقيقها مع القوى الاستعمارية الغربية، كطرف محدد وواضح، في عملية التعاون المتبادل هذه .

ثانيا: العمالة والتواطؤ بين الصهيونية والاستعمار الغربي

إن رذيلة التجسس لصالح الغير موروثة عن الآباء والأجداد في اليـهود، ولـذا فليس مستغرباً أو مستبعداً، أن تقرأ في تاريخهم - وحتـى اليـوم - عـن صـور وضيعـة للعمالة والتجسس لصالح القوى الاستعمارية.

لقد استعانت بهم غالبية الحركة الاستعمارية، التي استهدفت العالم العربـي، سواء ما جاء منها من الشرق، كالفرس، وما جاء من الغرب، كاليونان. [26]

وقد تناولت هذه الرذيلة في تاريخ اليهود كتب عديـدة، لكـن يـهمنا هنـا أن نشير إلى نماذج تخدم الفكرة، التي نتناولها هنا، وهي - تحديداً - عمالة اليهود، أو تجسسهم لصالح الحركة الاستعمارية الصليبيـة الغربيـة (قديمـاً وحديثـاً)، ثـم لصـالح مشـروعهم الصهيوني، فيما بعد.

هذا، ويظل من المهم - في هذا المقام - أن نلم بطرف يسير من التاريخ المذموم لليهود، في هذا الصدد:

- فبعد انكسار الحملات الصليبية علـى الشـرق العربـي الإسـلامي، وفشـل تلـك الحركة الاستعمارية في بسط نفوذها على فلسطين والقدس، اتجهت غربـاً، لتنتقـم من المسلمين في الأندلس، وقد لعبت اليهود دوراً بارزاً في إسقاط الحكم الإسلامي في الأندلـس، مـن خـلال التجسـس والعمالـة والخيانـة ضـد المسـلمين، لصـالح الكاثوليك. [27]

- في إطار الصراع على سيادة البحار، لعب اليـهود دوراً كبـيراً في التجسـس علـى المراكز التجارية الإسلامية، ونقل الخرائط العربية عن المحيط الهنـدي، إلى الأسـبان والبرتغال، في نهايات القرن الخامس عشر، كما نقلوا معلومات مفصلة إلى لشبونة، عن أحوال جيش المماليك - أقوى الدول الإسلامية، آنذاك - والتي كـانت تسـيطر على شرق إفريقيـا والسـواحل العربيـة في البحـر الأحمـر، وتسـاعد المسـلمين في حروبهم مع الأحباش وغيرهم. [28]

ولقد فكر نابليون في توظيف اليهود، ليعملوا جواسيس لحسابه، وبالفعل جند بعضهم، إبان غزوة روسيا، لكنهم تجسسوا عليه لصالح الحكومة القيصرية.(29)

ومنذ أن ظهرت الحركة الصهيونية، وتبلورت أهدافها، ظلت حركة عملية لقوى أخرى، من أجل الإفادة من هذه القوى، بما يخدم مشروع الصهيونية الاستيطاني في فلسطين.

لقد بدأت بالعمالة لصالح الدولة العثمانية ذاتها، ثم اجتذبها الإنجليز، في الحرب العالمية الأولى، مقابل "وعد بلفور"، وكان سبب نقمة هتلر عليهم أنهم كانوا - بعمالتهم للإنجليز - من أهم أسباب هزيمة الألمان في تلك الحرب، ثم عندما برزت الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وخرجت عن عزلتها، وأصبحت قوة عظمى، حولت الصهيونية ولاءها نحو الولايات والمتحدة، وجنت ثمار ذلك؛ فبعد أن كان "وعد بلفور" الذي منحه الإنجليز لليهود منصباً على مجرد "وطن قومي"، منحتهم الولايات المتحدة وعداً جديداً، أو التزاماً "بدولة كاملة"، وكان ذلك في مؤتمر بولتيمور - في نيويورك - المنعقد في الفترة من 9-11 مايو/أيار عام 1942.(30)

وفي إطار توصيف مراحل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية - رأس الحركة الاستعمارية المعاصرة - منذ نشأة الأولى عام 1948، يرى البعض أن إسرائيل ظلت تلعب دور العميل للولايات المتحدة في أول تلك المراحل، التي امتدت من 1948 حتى 1956، حيث نمت العلاقة وتواصلت في مراحل أخرى، لتلعب إسرائيل - في كل منها - دور آخر لصالح الحركة الاستعمارية الغربية. (31)

وإذا كان اليهود، ثم الصهاينة، قد لعبوا هذا الدور (العمالة والتواطؤ) لصالح غيرهم، فمن باب أولى أن يقوموا به لخدمة حركتهم، وفي سبيل تحقيق مشروعهم الاستيطاني في فلسطين .

ويفترض الصهاينة أن كل يهود العالم هم أعضاء في الشعب اليـهودي، ومـن ثم فإن ولاءهم لابد أن يتوجه إلى الدولة الصهيونية، وانطلاقاً من هـذا المنظـور تحـاول أجهزة المخابرات الإسرائيلية تجنيد أعضاء الجماعات اليهودية، ليعملوا من أجل المصالح الصهيونية. (32)

ثالثا: إسرائيل أداة في يد الحركة الاستعمارية الغربية، ووكيل عنها

إن المتتبع لكثير من فعاليـات التوجـه الاسـتعماري "الغربـي/ الصـهيوني" صوب فلسطين، يجد أن إحدى آليات هذا التوجه تتمثـل في اتخـاذ الحركـة الاسـتعمارية الغربية من إسرائيل أداة لخدمة السياسة الاستعمارية الغربية في المنطقة .

وبرغم ما قيل كثيراً عن اعتبار أن الحركة الصهيونية حركـة لتحريـر اليـهود، وإقامة وطن قومي لهم، فيما يعتبرونه "أرضاً توراتيـة" أو "أرض ميعـاد" في فلسـطين، فإن من المتخصصين في الشؤون الصهيونية من يعتـبر الحركـة الصهيونيـة غـير ذلـك، ويراها حركة استيطانية، إحلالية، عنصرية، تخدم مصالح الغرب، الذي أمدهـا، ومـا يـزال يمدها، بأهم مقومات بنائها، بل ويرى أن اليهود كانوا، دائمـا، مجـرد أداة، كمـا يصورهـم التراث الغربي، وبناءً على هذه الرؤية، فإن إسرائيل مجرد دولـة "وظيفيـة"، أسسـها، أو أوجدها الغرب، لتخدم مصالحه، ويمكن أن يتخلى عنها، إذا وجد بديلاً. (33)

وامتداداً لهذه الرؤية، فإن الحل الغربي/ الصهيوني للمسألة اليهودية قـد جـاء نتيجة تفكير أوروبا الإمبريالية، التي تعتمد على مبدأ تصدير المشاكل إلى الخارج: ولقـد كان هناك أكثر من وعد صدر عن الحضارة الغربية، لتصدير اليـهود إلى الخـارج، وليـس "وعد بلفور" فحسب. وعندما وضع المشروع الاستعماري الاسـتراتيجي الغربـي - في منتصف القرن التاسع عشر - وضع في إطار خطة الحضارة الغربيـة، ورؤيتـها التقليديـة نحـو اليـهود، القائمـة علـى اتخـاذهم أداة لتحقيـق المصـالح الغربيـة، وخاصـة الأطمـاع الاستعمارية.

ثم إن هناك ما يشير إلى أن الصهيونية لم تلعب هذا الدور بناءً على رغبة الحركة الاستعمارية وحدها، وإنما كانت الرغبة أو الإرادة قائمة لدى كلا الطرفين، بل، في بعض الأحيان، كانت المبادرة تتم من جانب أطراف يهودية.

يذكر أن المليونير اليهودي الأيرلندي، توماس كوربت، أرسل عام 1798، رسالة، ينصح فيها الفرنسيين المتطلعين إلى استعمار الشرق بالعمل على خلق جسر لهم في فلسطين، وذلك بجعلها وطناً قومياً لليهود . (34)

ثم لم يُخف آباء الصهيونية الأوائل الطابع الاستعماري لتلك الحركة، وأنها ستكون ـ من خلال مشروعها الاستيطاني، أو دولة إسرائيل ـ أداة في يد الإمبريالية الغربية. لقد أرسل هرتزل إلى س. رودس ـ أحد صانعي الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية ـ يقول: برنامجي هو برنامج استعماري ـ على الصهاينة أن يكونوا جزءاً من متراس قلعة أوروبا ضد آسيا، ومركزاً للثقافة الغربية، يوصلها إلى آسيا. (35)

وقد تنامى هذا الفكر الاستعماري لدى الصهاينة، فأصبحوا يعرضون خدماتهم المشروطة على الحركة الاستعمارية الغربية، أي يطلبون أن يقوموا بدور الأداة أو الوكيل عنها، بشرط أن يسهم الغرب في تقوية الدولة اليهودية الاستيطانية في فلسطين.

... لم تكتف الصهيونية بما حصلت عليه من وعود من بريطانيا، بل حاول زعماؤها كسب تأييد الدول الأوروبية جميعاً، وذهب وفد يمثل المنظمة الصهيونية العالمية إلى باريس، لعرض المسألة الصهيونية على "مؤتمر السلام"، وأصدر الوفد بياناً تفصيلياً خاصاً، بما أسماه "الحق التاريخي لليهود في فلسطين"، وتحدث عن مقومات الدولة المرتقبة لهم، وأنها يجب أن تكون قادرة على خدمة الدولة الاستعمارية، التي ترعى قيامها جزاء ما أسدته من معونة وتأييد لتمكين الصهيونية من تحقيق مخططها في فلسطين. (36)

بل إن المتأمل في المخططات الاستعمارية الصليبية والصهيونية ـ المعاصرة، الموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي، يجد بأنها تتخذ من زرع إسرائيل في الأرض الفلسطينية أداة أولية لتفكيك هذين العالمين تمهيداً لبسط النفوذ الاستعماري الغربي عليهما. (37)

وبالرغم من تعدد الوعود التي منحتها القوى الاستعمارية الطامعة في فلسطين ـ لليهود ثم للحركة الصهيونية العالمية، سواء ما كان من هذه الوعود من جانب الفرس قديماً، أم من جانب الفرنسيين، ثم الإنجليز، ثم الأمريكان، يظل "وعد بلفور"، الذي منحته الحكومة الإنجليزية للحركة الصهيونية، في 1917/11/2 أكبر تلك الوعود أثراً في أحداث نكبة فلسطين، لما وفره من حماية لليهود في فلسطين، ولما اسهم به في تأمين هجرتهم المكثفة إليها، ولما اسهم به في تكريس التزام بريطانيا أمام الحركة الصهيونية، حتى تم إدراج ذلك الوعد في "صك الانتداب" الذي أصدرته عصبة الأمم عام 1922، خاصاً بانتداب بريطانيا على فلسطين.

وقد فصلت كتابات عديدة في مناقشة تفسيرات ذلك الوعد، وتبعاته، باعتباره الخطوة الأولى المباشرة ـ في التاريخ الحديث والمعاصر ـ التي أدت إلى نكبة فلسطين. (38)

المبحث الثالث

البعد القانوني لمسؤولية المجتمع الدولي في نكبة فلسطين

تعرفنا في المبحث السابق على البعد غير القانوني لمسؤولية المجتمع الدولي في خلق نكبة فلسطين، وقد تمثل ذلك البعد في صور التعاون، والتواطؤ، والدعم، والتحالف، التي قدمتها القوى الاستعمارية الكبرى في المجتمع الدولي لصالح الحركة

الصهيونية العالمية، في سبيل تحقيق مشروعها الاستيطاني الاستعماري، على حساب الحقوق الفلسطينية، وتبين لنا أن هناك مسؤولية تضامنية مشتركة بين طرفين ـ هما الحركة الاستعمارية الغربية والحركة الصهيونية العالمية ـ أملتها التوجهات والأطماع الاستعمارية لديهما نحو فلسطين، وكذلك دعمتها بعض الدعاوي الدينية التي رددتها كل من الحركتين، متعلقة بفلسطين، والقدس، تحديداً.

وإذا كانت الممارسات العدوانية الاستعمارية التي قامت بها الحركتان المذكورتان على أرض فلسطين، وما ترتب على كل ذلك من احتلال للأرض وتشريد للشعب واغتصاب للحقوق، إذا كان كل هذا يقع في دائرة الصراع السياسي، الذي تحسمه ـ غالباً ـ موازين القوى الدولية، والحيل السياسية، وأطماع الأقوياء، ومعطيات الأمر الواقع، فلا شك في أن ما صدر عن المؤسسات أو الهيئات الدولية من قرارات بشأن القضية ذاتها، يقع في دائرة النزاع القانوني، التي يجب أن تحسم الخلافات داخلها، استناداً إلى القواعد القانونية القائمة، بقطع النظر عن معايير القوة والضعف، أو الأطماع الاستعمارية، أو الحيل السياسية، أو اختلاق الأمر الواقع .

وكما هو معروف، فإن القضية الفلسطينية واقعة، ببعض أطرافها، في دائرة الصراع السياسي، وواقعة، بأطراف أخرى، في دائرة النزاع القانوني: باعتبار ما صدر عن كل من عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة من قرارات بشأن هذه القضية.

وإذا كنا قد وضعنا أيدينا ـ في المبحثين السابقين ـ على المسؤولية السياسية للمجتمع الدولي في خلق نكبة فلسطين من خلال الممارسات الاستعمارية التي قامت بها القوى الكبرى الفاعلة في هذا المجتمع، وإذا كانت المسؤولية السياسية، لهذا المجتمع تتجسد، بشكل واضح، فيما وفره من أسباب القوة والدعم للحركة الصهيونية، حتى تمكنت من اغتصاب فلسطين، فإننا نرى أن هذا المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية القانونية ـ أيضاً ـ في خلق هذه القضية، بما صدر عن الهيئات الدولية، الممثلة له، من

قرارات ظالمة، أباحت - باسم هذا المجتمع - انتزاع فلسطين، أو جزء منها، واتخاذه وطناً قومياً لآخرين، تلك القرارات التي أضفت صفة قانونية دولية على الاستيطان، واغتصاب الحقوق، وانتزاع الأرض من أيدي أصحابها!

وسينصب حديثنا عن البعد القانوني لمسؤولية المجتمع الدولي في نكبة فلسطين على أهم قرارين دوليين أسهما في خلق هذه النكبة، أو إيقاعها بالشعب الفلسطيني:

- القرار الأول: هو قرار وضع فلسطين تحت الانتداب، الصادر عن عصبة الأمم المتحدة، في 1922/7/24.
- القرار الثاني : هو قرار تقسيم فلسطين، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 1947/11/29.

إن قرار وضع فلسطين تحت الانتداب قد شابته عدة مثالب قانونية، كفيلة ببطلانه، منها:

1. إن ذلك القرار لم يأخذ في الاعتبار رغبة شعب الإقليم المنتدب عليه — الشعب الفلسطيني — في اختيار الدولة المنتدبة — بريطانيا — برغم اشتراط ذلك الاعتبار في ميثاق العصبة فيما يتعلق بقواعد الانتداب .

وهذا ما يفسر النية الاستعمارية المبيتة لدى بريطانيا، ويبرز مسؤولية المنظمة الدولية- عصبة الأمم - وتواطؤها في ارتكاب الجريمة، كما يتضح فيما يلي:

لقد أصرت بريطانيا على أن تُنتدب على فلسطين، وفعلت من أجل ذلك الكثير: لأن ذلك سيساعدها على الوفاء بما قطعته على نفسها من التزامات للمنظمة الصهيونية العالمية، حين وعدت بريطانيا تلك المنظمة - في تصريح بلفور (1917) - بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. [39]

ثم إن عصبة الأمم - من جانبها أيضاً - قبلت بأن تسقط شرطاً موضوعياً من شروط صحة انتداب دولة ما على إقليم غير مستقل، وهنا يكمـن جـزء آخـر من مسؤولية عصبة الأمم في التوطئة، أو التمهيد لإنزال النكبة بفلسطين.

2. كذلك شاب ذلك الانتداب البريطاني على فلسطين أمر شاذ آخر، يعتـبر به الاستثناء الوحيد بين ما صدر عن عصبة الأمم من قرارات انتداب أخرى..

إذ بينما يكون هدف الانتداب، أو دور الدولة المنتدبة، مقصوراً علـى تقديـم المساعدة، أو المشورة في مجال الإدارة لأبناء الإقليم المنتدب عليه، وتهيئتهم للحكم تمهيداً للاستقلال، نجد أن الانتداب البريطاني على فلسطين قد استهدف أموراً أخرى، وظفـها لتنفيذ النية المبيتة لدى الحركة الاستعمارية الغربية - ممثلة في بريطانيا - ولـدى الحركـة الصهيونية العالمية. فقد استهدف ذلك الانتداب البريطاني على فلسطين تنفيـذ "وعـد بلفور" - الذي نص على التزام الحكومـة البريطانيـة بإنشـاء وطـن قومـي لليـهود في فلسطين - الذي أدرج في "صك الانتداب" جاعلاً من عصبة الأمم - التي أصـدرت ذلك الصك - شريكاً في الالتزام، ومضفياً على الالتزام صفة الشرعية الدولية.

وتتجسد - بشكل واضح - مسؤولية العصبة في ارتكاب هذه الجريمة، في أنـها حولت "وعد بلفور" - الذي ظل معروفاً بأنه "وعد ممن لا يملك لمن لا يستحق"، وبأنه صادر عن طرف غير ذي اختصاص/ أو من جانب واحد هو بريطانيا، وبأنـه غـير ملـزم للفلسطينيين بشيء تجاه بريطانيا أو اليهود - إلى قرار دولي صـادر عـن هيئـة تمثـل إرادة المجتمع الـدولي، هـي عصبـة الأمـم. وبرغـم جـور ذلـك القـرار، وتضييعـه للحقـوق الفلسطينية القائمة، فقـد أصبـح يمثـل الشـرعية الدوليـة، وأضفـى صفـة القانونيـة أو الشرعية الدولية على الوجود اليهودي في فلسطين، وانتقل بـه مـن وضـع الاسـتيطان، والاستيلاء على أراضي الغير، إلى وضع "الوطن القومي" لليهود ولا شك في أن سير الأمور بهذا الشكل المعوج والشاذ، يقوم دليلاً واضحاً على أن العصبة، حـين أصـدرت

"صك انتداب" بريطانيا على فلسطين، إنما كانت مسيَّرة بأيدي الأطراف المستفيدة من هذا الاعوجاج، خاصة الاستعمار الغربي والحركة الصهيونية، الأمر الذي يجعلنا في غنى عن الخوض في تفاصيل المداولات التي تمت إبان استصدار ذلك الصك الشاذ، أو حتى الحديث عمّا تضمنه من آليات تم تعطيلها، فيما بعد، إذ إنه كان قائماً، في جملته، على التدبير والتخطيط لتمكين الاستعمار والصهيونية من فلسطين. وقد كان، وقد كانت النكبة.

ثم جاء قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة "رقم 181، لسنة 1947". ليكرس مسؤولية المجتمع الدولي ـ في شقها القانوني ـ عن نكبة فلسطين.

لقد أصاب، الإحباط بريطانيا، وفقدت كثيراً من قدرتها على الإمساك بأطراف الخيوط المتشابكة للمشكلة الفلسطينية، نتيجة تضارب التزاماتها ـ بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين ـ وعجزها عن التوفيق بين تلك الالتزامات، سواء ما كان منها يخص الفلسطينيين، وما كان يخص اليهود.

ولذا ...

وبعد مرور ربع قرن على الانتداب البريطاني على فلسطين، وتحديداً عام 1947، أحالت بريطانيا العظمى المشكلة الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة .

ولأن تلك المنظمة كانت وليدة وحديثة عهد بمثل تلك المشكلات الكبرى، فقد كان من اليسير على الحركتين "الاستعمارية الغربية والصهيونية العالمية" أن تواصلا تأثيراتهما على المنظمة الدولية الجديدة، وأن يستصدرا من قراراتها ما يكرس أطماعهما الاستعمارية في فلسطين، فكان قرار التقسيم، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، والذي يجسد ركناً أصيلاً في المسؤولية القانونية للمجتمع الدولي ـ ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة ـ في خلق نكبة فلسطين، وبقطع النظر عمن كان وراء إصداره أو استصداره.

وبينما رفض العرب ذلك القرار، لما فيه من تفريط في حقوقهم التاريخية، والدينية، والسياسية، والقانونية، والحضارية، في جزء من وطنهم، هو فلسطين، فقد قبله

اليهود: باعتباره يمثل غاية أملهم - آنذاك - ثـم باعتبـاره خطـوة تقربـهم مـن السـيطرة الكاملة - فيما بعد - على فلسطين، أو "ارض إسرائيل"، كما يسمونها.

وهكذا كرس ذلك القرار المسؤولية الدولية للأمـم المتحـدة - باسـم المجتمـع الدولي - في خلق نكبة فلسطين، حين أضفـى شـرعية دوليـة علـى اغتصـاب جـزء مـن الأرض الفلسـطينية لصـالح اليـهود، وحـين قضـى بتدويـل القـدس، وقنـن الأطمـاع الاستعمارية في فلسطين.

وإثر إعلان اليهود قيام دولة إسرائيل، في 14 مايو/ أيار 1948، دخلت جيـوش سبع دول عربية فلسطين - كما هو مشهور - في محاولة لمنع ذلك التطور، ولكن لأسباب عديدة، هزمت الجيوش العربية، وتمكنت إسرائيل من السيطرة ليس على الأراضي التي خصصها لها قرار التقسيم، فحسب، ولكن أيضاً، على مساحات إضافيـة مـن الأراضـي التي خصصها القرار ذاته للدولة الفلسطينية.

وتمثلت النكبة في تبعات ذلك القرار:

فلقد كانت نتائج حرب 1948 نكبـة بكـل معنـى الكلمـة، تمثلـت في هزيمـة الجيوش العربية، واغتصاب الأرض الفلسـطينية، وتشريد الشـعب الـذي عـاش عليـها آلاف السنين.

وإذا كان القرار "181" الصادر عن الأمـم المتحـدة، في 29 نوفمـبر/ تشـرين الثاني 1947، بشأن تقسيم فلسطين، وتدويل القـدس، هـو القـرار الـذي تجسـدت فيـه أحلام الحركتين (الاسـتعمارية الغربيـة والصهيونيـة العالميـة)، وانطلقـت بـه في أرض الواقع، فقد سبقته مشاريع تقسيم عديدة، بدءاً من عام 1937، صدرت كلها عن جـهات ذات أطماع استعمارية في فلسطين، منها مشاريع "الوكالة اليهودية"، "واللجنة الإنجلو أمريكية"، على سبيل المثل. [40]

ولم تتوقف مسؤولية المجتمع الدولي - سياسياً - عند ما سبق بيانه في المبحثين الأول والثاني، أو - قانونياً - عندما تم توضيحه في هذا المبحث. بل تواصلت الجهود والحيل من جانب القوى الاستعمارية، لتأكيد هذه المسؤولية، وممارسة نزعتها الاستعمارية، بطرق مباشرة وغير مباشرة.

لقد كانت بريطانيا، التي عارضت في العلن قرار التقسيم، ورفضت أن تعترف في البداية بالدولة اليهودية، مطالبة - بموجب معاهداتها آنذاك مع كل من مصر، والأردن، والعراق - أن تمنع قيام الدولة اليهودية، باعتبار قيام تلك الدولة مهدداً للأمن في منطقة الشرق الأوسط، لكنها - بريطانيا - لم تفعل، وخرقت بذلك المعاهدات المذكورة، أي أنها آثرت مصالحها مع الدولة اليهودية أو الحركة الصهيونية العالمية، على معاهداتها والتزاماتها تجاه العرب. [41]

كما أن بريطانيا لم تلتزم بما جاء في قرار التقسيم، بشأن إنهاء انتدابها على فلسطين، وبشأن إجلاء قواتها، تدريجياً، عن فلسطين، حتى أول أغسطس/ آب 1948، حيث إن بريطانيا، بمجيء آخر أيام الانتداب، لم تعلن، مطلقاً، عن تأمين الوضع دولياً، متجاهلة بذلك الإجراءات التي رسمتها الأمم المتحدة، وتاركة طرفي الصراع لمصير مأسوي محتوم، تمثل في حرب 1948، ونكبة فلسطين. [42]

الهوامش :

1. د. أحمد القديدي، الإسلام وصراع الحضارات، ط1، الدوحة، وزارة الأوقـــاف والشئون الإسلامية، سلسلة كتاب الأمة، عدد(44) مايو 1995، ص 10-11.
2. البقرة: 251 .
3. د. أنور عبد الملك، تغير العالم، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنـون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 95 نوفمبر 1985، ص5.
4. د. محمد عوض محمد، الاستعمار والمذاهب الاســــتعمارية، ط4، القـــاهرة/ دار المعارف 1957، ص48ــ53.
5. د. إبراهيم شلبي، دراسات في المشاكل الدولية العربية، القاهرة/ معهد الدراسات الإسلامية، د.ت، ص19ـــ24. و:د. فتحي عبد الله فياض، فلســــطين: الموقـــع والموضع، دراسة جيوبولوتيكية، مقدمة إلى ندوة "فلسطين عبر عصور التـــاريخ"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات التاريخية، نوفمبر 1996.
6. د. مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعـــاصر، ج1، القاهرة، د.ن 1985، ص165ـــ171.
7. المصدر السابق، ص165، ولمزيد من التفاصيل راجع:

- قادة الغرب يقولون: سلسلة نحو وعي إسلامي، ط3، القاهرة، منشــــورات المختار الإسلامي 1977، ص44ــ45.
- د. عبد الودود شلبي، الإسلام وخرافة السيف، القاهرة، دار الخليج العــــربي 1987.
- أحمد ديرات، شيطانية الآيات الشيطانية، ترجمة على الجوهري، القـاهرة، دار الفضيلة 1990.
- عبد التواب مصطفى، العلاقات الدوليـــــة والسياســـية في الإســـلام، ط1، القاهرة، الملتقى للإنتاج الفني والثقافي 1994 .

8. د. رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، الجيزة، عـــين للدراســـات والبحـــوث الإنسانية والاجتماعية 1994، ص288.

9. د. على الدين هلال، التفكير بمنطق المؤامرة، الأخبـــار، القـــاهرة 1998/4/29، ص14.
10. لمزيد من التفاصيل، راجع، د. قاسم عبده قاسم، ماهيـــة الحـــروب الصليبيـــة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 149، مايو 1990
11. د. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثـــورة الفرنســـية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، فبراير 1984، ص14.
12. د. مصطفى عبد الغني، إسرائيل وبونابرت.. علاقة خطيرة، الأهـــرام، القـــاهرة 1998/5/11، ص24.
13. محمد أمين المصري، فلسطين المغتصبة بين نداء نابليون ووعد بلفـــور، الأهـــرام، القاهرة 1998/4/25، ص8.
14. د. قاسم عبده قاسم، مرجع سابق، مواضع متعددة. و: أحمـــد حســـين تـــاريخ الإنسانية، القـــاهرة، دار القلـــم 1965،ص174ـــ 175. و:د. محمـــد إبراهيـــم الفيومي، اللقاءات التاريخية بين الإسلام والغرب، القاهرة، المجلس الأعلى للشـؤون الإسلامية 1995، مواضع متعددة.
15. جاك بولين، مع القومية العربية، تعريب: نجدة هاجر، وسعيد الغز، ط1، بـيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1959، ص68ـــ69.
16. د. عبد الودود شلبي، مرجع سابق، ص161ـــ169.
17. د. نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بدايـــة المســـألة الشرقية (ج11 في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام) ط1، القاهرة، المعـــهد العالمي للفكر الإسلامي 1996.
18. د. عبد الوارث شلبي، مرجع سابق، ص238ـــ239.
19. د. السيد محمد الدقن، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، القـــاهرة، د.ن 1996، ص75ـــ77. و:د. محمد فتح الله الخطيب، محاضرات في المشـــكلات السياســـية المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية 1948، ص 74ـــ77.
20. عبد التواب مصطفى، مرجع سابق، ص151.

21. د. نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، 13، 14، 27.

22. د. أمين عبد الله محمود، مرجع سابق، ص13.

23. المرجع السابق، ص15.

24. خيري حماد، الوجود الإسرائيلي في المخطط الاستعماري، ضمن كتاب: المعركة بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الكاتب العربي، د.ت، ص9.

25. د. أمين عبد الله محمود، مرجع سابق، ص16.

26. د. حسين ظاظا وآخرون، الصهيونية العالمية وإسرائيل، القاهرة، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية 1971، ص8-10.

27. خلف محمد الحسيني، اليهودية بين المسيحية والإسلام، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة النشر 1964، ص100.

28. د. مصطفى محمد رمضان، مرجع سابق، ص35—37.

29. د. عبد الوهاب المسيري، اليد الخفية، ط1، القاهرة، دار الشروق 1998، ص212.

30. محمد عودة، محاضرة في مؤتمر (القضية الفلسطينية وإقامة التسوية السلمية)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 6—8/ ديسمبر/ 1997.

31. د. نازلي معوض، محاضرة في المؤتمر المذكور، في الحاشية السابقة.

32. د. عبد الوهاب المسيري، اليد الخفية، مرجع سابق، ص218—220.

33. د. عبد الوهاب المسيري، محاضرة في المؤتمر المذكور، في الحاشية.(30)

34. عوني عبد المحسن فرسخ، مخطط التفتيت، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي 1985، ص26.

35. ليوتيل دارياني، الصهيونية على لسان قادتها، القاهرة، دار الثقافة الجديدة 1988، ص26.

36. د. محمود منسي، فرنسا وإسرائيل، القاهرة، د.ن 1994، ص58—59.

37. عوني عبد المحسن فرسخ، مرجع سابق، ص25—30. و:د. محمد عمارة المشروع الصهيوني لتفكيك العرب والمسلمين، القاهرة، مجلة الإسلام وطن، إعداد أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 1997.

38. د. محمود منسي، تصريح بلفور، القاهرة، دار الفكر العربي 1970. و:على محمد علي، وعد بلفور والقوى المتصارعة في الشرق الأوسط، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت. و:د عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط8، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981.

39. منشأ القضية الفلسطينية وتطورها: 1917—1988، نيويورك، الأمم المتحدة 1990، ص 3—4.

40. د. محمد نصر مهنى، مشكلة فلسطين والصراع الدولي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1987. و:د. محمد على حلة، فلسطين والصراع الدولي، ط2، القاهرة، دار الحضارة للدعاية والنشر والإعلان 1987.

41. فتحي الجويلي، هل تعلن بريطانيا الحرب على اليهود؟!، الوفد (القاهرة) 1998/5/20، ص7.

42. إبراهيم شكيب، خمسون عاما على اغتصاب فلسطين، الجمهورية (القاهرة) 1998/5/19، ص14.

الفصل الثاني
مسئولية العرب

نقصد بالعلاقات الفلسطينية العربية (في ظل الدولة)، جملة السياسات الخارجية لدولة فلسطين مع البلاد العربية، باتجاهيها (الأخذ والعطاء)، انطلاقا من جملة مرتكزات، وتحركاً في إطار عدة محددات، وسعياً نحو تحقيق مجموعة من الأهداف، وتوظيفاً لعدد من الآليات، أو وسائل التنفيذ.

إذا كان من اليسير أن نتعرف على مرتكزات السياسة الخارجية للدولة الفلسطينية، باعتبارها دولة عربية، إسلامية، شرق أوسطية، وكذلك تعرف أهداف السياسة الخارجية لدولة فلسطين حديثة الاستقلال، سواء من هذه الأهداف ما يتعلق ببنية الدولة، داخلياً، أو تأكيد وضعها على خريطة العالم خارجياً، فإن تعرف، أو محاولة التماس المحددات التي ستُرسم في إطارها هذه السياسة الخارجية، وتحدد أبعاد العلاقات الخارجية إلى الإلمام بأطراف القضية الفلسطينية عامة، قبل التركيز على أبعاد العلاقات العربية للدولة، التي ستكون ثمرة التسوية السياسية العادلة لهذه القضية.

بداية، فإن المستقر في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، هو أن هناك عدداً من المحددات تمثل سياقاً دولياً، يؤثر في السياسة الخارجية للدولة، أي يسهم في تشكيل أو صنع هذه السياسة، من هذه المحددات ما هو خارجي، مثل الإطار الجغرافي، أي الوضع الجغرافي للدولة في النطاق الدولي، والنظام الاقتصادي الدولي، والنظام السياسي الدولي، ومنها ما هو داخلي، ويقصد به معطيات البيئة الداخلية ـ الخاصة بفاعل دولي ما ـ ذات التأثير على سياسته الخارجية، مثل الظروف الاقتصادية، والقوة العسكرية، والسياسات الداخلية، ودور صانع القرار.[1]

إضافة إلى هذه المجموعة من المحددات الواقعية، والتي تعتبر بمثابة البيئة العملية أو الإجرائية للسياسة الخارجية، فإن هناك أيضاً، ما يعرف بالبيئة النفسية، وهي ما يسمى بالطابع القومي، أو الوطني لشعب ما، وخصائص الشخصية الوطنية. وكثيراً ما يكون هناك تفاعل بين الميراث التاريخي والشخصية، ثم إن تأثير هذه البيئة النفسية يمتد ليشمل الشعب والحكام. [2]

مع أخذنا في الاعتبار كل هذه المحددات، فإن هذه الدراسة تطرح، أو تقدم - أيضاً - البعد التاريخي للعلاقات الدولية، كأحد أهم محددات صنع السياسة الخارجية لدولة ما، وكواحد من أهم المعايير الحاكمة والموجهة، لعلاقة أي من الدول مع غيرها في الحاضر والمستقبل .

تقصد الدراسة بالبعد التاريخي للعلاقات الدولية، ذلك التراكم، أو تلك الخبرة في العلاقات السابقة بين الوحدات الدولية، مشتملة - أي تلك الخبرة - على الجانبين الجيد والسيء، لهذه العلاقات.

كما هو واضح من استقراء واقع العلاقات الدولية، اليوم، فإن البعد التاريخي، حتى لو كان متمثلاً في علاقة (استعمارية)، يظل له الأثر الملموس في علاقات البلدين (الدولة الاستعمارية والدولة المستعمرة) بعد المرحلة الاستعمارية، أي في مرحلة الاستقلال، خاصة في الجوانب الثقافية والاقتصادية والعسكرية.

إن من أبرز الأدلة على هذا الطرح، تلك العلاقات الخاصة بين الدول الإفريقية الفرانكوفونية بفرنسا، وكذلك علاقات دول الكومنولث البريطانية بالمملكة المتحدة، وعلاقة دول الكومنولث المستقلة عما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي سابقاً بدولة الاتحاد الروسي حالياً.

كذلك يستوعب البعد التاريخي في العلاقات الدولية علاقات الدول المستقلة بحركات التحرر الممثلة للشعوب أو الدول غير المستقلة، حيث تظل هذه العلاقات ذات بعد مستقبلي، سواء كانت علاقات صداقة ودعم، أم كانت علاقات عدائية أو حيادية.

وما الوضع الحالي لعلاقة دولة ارتيريا بكل من العالمين العربي والإسلامي إلا دليلاً على هذا أيضاً، فبرغم أن الشواهد العديدة العرقية، واللغوية، والدينية، والتاريخية تنطق بأن اقليم ارتيريا جزء من العالم العربي والعالم الإسلامي، فإننا نلمس فتوراً واضحاً في علاقات ارتيريا بدول هذين العالمين، كما أنها لم تسع للانضمام إلى أي من كيانيهما الدوليين (الجامعة العربية)، و(منظمة المؤتمر الإسلامي)، وذلك انعكاساً لما لقيته حركة تحرير ارتيريا من فتور، وعدم دعم من جانب الدول العربية الإسلامية، في مرحلة كفاحها ضد الاستعمار الأثيوبي.

لأن الشواهد كثيرة، فالأمر يملي علينا أن نضع في الحسبان ـ ونحن نتحدث عن العلاقات المستقبلية الفلسطينية ـ العربية ـ الخبرة التاريخية لعلاقات العالم العربي، بأبعاده المختلفة ـ المؤسسي (جامعة الدول العربية)، والحكومي (الأنظمة العربية)، والشعبي ـ مع الحركة الوطنية الفلسطينية، في مرحلة ما قبل الدولة الفلسطينية، آخذين في الاعتبار أن العديد من الأنظمة العربية تصايحت كثيراً بدعم القضية الفلسطينية، دون أن يكون لها إسهام فعل في دعم الحركة الوطنية الفلسطينية، ولذا فإن هذه الدراسة تستهدف ـ أيضاً ـ الوقوف على أبعاد مصداقية التصايح العربي، بدعوى دعم الحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي وصل بالعرب حالياً، إلى أدنى درجات الإحساس بالمسؤولية نحو الشعب الفلسطيني وقضيته، ليس فيما يتعلق بتقرير مصيره فحسب، ولكن ـ وهو الأكثر أهمية ـ فيما يتعلق بمقدسات العالمين العربي والإسلامي على أرض فلسطين .

نلاحظ أن العرب والمسلمين قد نزعوا أيديهم من القضية، بصورة شبه كاملة، إلا من التصايح والكلام، وحمّلوا الشعب الفلسطيني مسؤولية الدفاع عن مقدسات أمة بأسرها، في وقت هو مثقل بمسؤولية تقرير مصيره، وتحرير أرضه، ولذا فلا أراني مبالغاً إذا صرحت اليوم بأنه يحق للفلسطينيين ـ في ظل هذه السلبية العربية

واللامبالاة الإسلامية ـ أن يقولوا: "القدس لنا" أو "القدس قدسنا"، وليست لعامة العرب أو المسلمين، كما هو شأن دمشق للسوريين، والقاهرة للمصريين، وصنعاء لليمنيين .. الخ، الأمر الذي يطرح أو يشكل محدداً جديداً وحاسماً في رسم علاقة الدولة الفلسطينية بدول العالمين العربي والإسلامي، أو المؤسسات الإقليمية الممثلة لهذين العالمين، مستقبلاً.

لقد أصبحت حالة الشلل والجمود التي أصابت موقف العالمين العربي والإسلامي من القضية الفلسطينية تمثل عامل استفزاز، علمي وحضاري، لكل باحث، ولكل مراقب، ولكل منتم إلى هذين العالمين، ولم تعد عبارات التحليل السياسي تكفي للتعبير عن تردي هذا الموقف، الذي وصل إلى الحضيض..وطفت على السطح عبارات تعتصر ألماً وحزناً.

يقول د. رفعت السعيد: يد الفلسطينيين في الماء المغلي، ويدنا في الماء البارد.

ويقول لطفي الخولي: الموقف الآن، يمثل عاراً عربياً، لم تعد القضية الفلسطينية قضية مركزية .

ويقول أنيس منصور: حب العرب للفلسطينيين، الآن، أصبح كحب الوز، حب بلا بز!

برغم أن كل هذه العبارات ليست من عبارات التحليل أو الخطاب السياسي المألوفة، لكنها تصور حال السلبية، وانعدام الإحساس بالمسؤولية القومية، من جانب العرب والمسلمين نحو الفلسطينيين .

فعلى أي صورة، وعلى أي مستوى، وفي أي المجالات ينتظر أن تكون للدولة الفلسطينية علاقات بدول هذا شأنها، أو هذا موقفها من القضية الفلسطينية حالياً!!

إن المتتبع للموقف الرسمي للنظام العربي عامة، ممثلا في جامعة الدول العربية، أو مؤتمرات القمة العربية، يجده آخذاً في الذبول، والتردي، والانسلاخ من المسؤولية القومية نحو فلسطين، أرضاً، وشعباً، ومقدسات. [3]

فشتان بين موقف هذا النظام في قمة أنشاص (مايو/ أيار 1946)، الذي اعتبر الصهيونية خطراً داهماً، ليس لفلسطين وحدها، بل للبلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً، وأنه أصبح الوقوف أمام خطرها الجارف واجباً، يترتب على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً، وبين ما انتهى إليه مجلس الجامعة يوم قرّر " أن يتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم" واكتفى بمطالبة الدول العربية "بأن تتيح للفلسطينيين الفرصة لذلك".

هذا، ولا تتوجه هذه الدراسة لأحد طرفي العلاقات الفلسطينية ـ العربية، وهو طرف الدولة الفلسطينية فحسب، إنما تخاطب أيضاً، الدول العربية ـ الطرف الثاني في هذه العلاقات، حيث إن ثمرات وجود مثل هذه العلاقات، وتقويتها، وتنميتها، لا تعود على الطرف الأول وحده، بل تعود أيضاً، على الطرف الثاني، إذا أخذنا في الاعتبار ضرورات الأمن القومي للنظام العربي، خاصة وأن فلسطين تمثل أحد صمامات أمن هذا النظام، وإذا أخذنا أيضاً، في الاعتبار ما تمليه المسؤولية القومية على دول هذا النظام نحو الأشقاء الفلسطينيين، وتزداد هذه المسؤولية، وضوحاً، في ضوء المسؤولية التاريخية لحكومات هذه الدول عن إيقاع نكبة فلسطين، حيث اغتصبت الحركة الصهيونية والإمبريالية العالمية الغربية أرضها، وشتت شعبها، على مرأى ومسمع تلك الحكومات العربية، آنذاك بل لقد أسهم تقصير بعض الحكام العرب، وحرصهم على مصالحهم الخاصة مع الدول الاستعمارية الغربية، في إيقاع هذه النكبة، وتكريس تبعاتها.

ولذا فلهذه الدراسة محاور ثلاثة:

- أولها يتناول الخبرة التاريخية للعلاقات العربية ـ الفلسطينية، والتي ستشكل أهم محددات السياسة الخارجية الفلسطينية مع الدول العربية، مستقبلاً، على عدة أصعدة، هي :

أ . صعيد الواجب القومي البدهي على العرب نحو الفلسطينيين (أي الأمر كما ينبغي).

ب . تجسيد مسؤولية العرب في نكبة فلسطين، بالشكل الذي يشعرهم بضرورة تصحيح الخطأ في حق الفلسطينيين، وتدارك ما فات.

ج . بعث وإذكاء إدراك الفلسطينيين بما لهم في ذمة الدول والأنظمة العربية من حق المناصرة، والمؤازرة في مواجهة الصهيونية، ومن حق التعويض عمّا أصاب الفلسطينيين على يد الصهيونية والاستعمار، نتيجة تقصير بعض العرب، وتخاذل الآخرين منهم. فقد أسلم العرب الفلسطينيين إلى هذا العدو العنصري الشرس، وعلى العرب واجب تخليص إخوانهم من بين براثن هذا العدو. وعليه، فإن الإلمام بأطراف هذه الخيوط القديمة، يمثل أهم محددات العلاقات المستقبلية بين الدول الفلسطينية وأشقائها العرب .

- يتناول المحور الثاني العلاقات الفلسطينية العربية كإحدى ضرورات الأمن القومي العربي.
- وفي المحور الثالث نستشرف رؤية مستقبلية لما يمكن أن تكون عليه علاقات الدولة الفلسطينية بالدول العربية، من حيث مستوياتها ومجالاتها.

المحور الأول ـ العلاقات العربية الفلسطينية في مرحلة ما قبل الدولة

لم يقف العرب الفلسطينيون موقفاً سلبياً من عدوان الصهيونية، وحكومة الانتداب البريطاني على الأراضي الفلسطينية، إثر صدور "وعد بلفور"، فاشتعلت حركات المقاومة، وعقد المؤتمر الفلسطيني الأول عام 1919، في القدس، كما عقد مؤتمر عربي آخر في نابلس، في أغسطس/آب 1931، وتواصل كفاح المجاهدين العرب، وهجماتهم على حكومة الانتداب، والمواقع الصهيونية، حتى كان ما يعده كثيراً من المؤرخين طعنة من الخلف لهذه المقاومة على يد ما عرف بـ (الرجعية العربية) آنذاك.

فبعد تشكل "اللجنة العربية العليا" لقيادة الكفاح الفلسطيني، في 1933/4/25 أعلنت هذه اللجنة الثورة الشاملة، واستجاب المتطوعون ن العديد من الأقطار العربية لنصرة إخوانهم الفلسطينيين، ولكن الزعماء العرب ـ آنذاك ـ (توسطوا !!) في النزاع بين العرب والصهاينة والإنجليز، ووجهوا نداءاً إلى المجاهدين، داعين إياهم إلى حقن الدماء، معتمدين على حسن نية ما أسموه (صديقتنا الحكومة البريطانية) و(رغبتها) في تحقيق العدل. (4)

ومما لاشك فيه أنه كانت لسياسة إنجلترا، أثناء الانتداب على فلسطين، دور حاسم في (تهويد فلسطين) أولاً، ثم إقامة (دولة صهيونية) ثانيا، وقد استعمل العرب ـ آنذاك ـ كل الوسائل الممكنة لتغيير هذه السياسة، ولما أيقنوا عدم تحقيق شيء، قاموا بأقصى ما يمكن أن تقوم به الشعوب المغلوبة على أمرها، ألا وهو الثورة ضد الانتداب، وكانت ذروة المواجهة في فترة ما عرف بالثورة الفلسطينية الكبرى (1936 ـ 1939)، وأهم ما يجب تسجيله عن تلك الفترة هو أنه ـ على عكس الوضع في الجانب الصهيوني، كان الجانب العربي الممثل في فرق شباب العرب في فلسطين، يفتقر إلى كل أسباب التفوق تقريباً: سلاح قديم، ذخيرة قليلة، تدريب عشوائي، خطط معدومة، أو متضاربة، انعدام الرياسة أو القيادة الصالحة، أو تفككها، وغياب الرأي العام القوي المنظم، ولا يرد على ذلك إلا استثناء واحد، بالنسبة إلى المتطوعين من الدول العربية، متمثل في (متطوعي الإخوان المسلمين)، حيث كانوا على درجة مماثلة لدرجة التنظيم والقتال لدى جماعات الصهاينة. (5)

وعلى الرغم من أن المتطوعين والفدائيين العرب الذين وفدوا إلى فلسطين من كافة البلاد العربية، قد أبلو بلاءً حسناً كاد يوقع اليأس في قلوب الصهاينة والدول التي ساندتهم، فقد كان دخول الجيوش العربية بلا قيادة موحدة، ودون سابق تنظيم أو تفاهم بشان الخطط الحربية والسياسية التي تتبع في المعركة، هو أول نذير بسوء المصير

وفشل حرب فلسطين (1948). وإذا أضفنا إلى ذلك حالة العداء السافر من جانب الجبهة العربية تجاه جميع دول الغرب، دون استثناء، ووقف وصول الأسلحة والمؤن والذخائر إلى العرب من جانب الغرب، إلى جانب قدم وفساد ما لديهم من ذخيرة، وكذلك ما كانت تنطوي عليه نفوسهم من نيات سيئة نحو بعضهم البعض كل هذا أدى إلى فشل الجيوش العربية، وفرار مئات الآلاف من اللاجئين العرب من فلسطين إلى الأراضي العربية المجاورة. ويضاف إلى ذلك ضعف إسهام القوات السورية واللبنانية لحداثة عهد البلدين بالاستقلال، ثم قبول المصريين والعراقيين لنداء الهدنة الأولى، ورغبة بعض الزعماء في استثمار الوضع في فلسطين لصالح طموحاتهم. [6]

يذكر أيضاً أنه كان هناك من يرغب، بل من سعى إلى حل مشكلة فلسطين في نطاق (قيام سورية الكبرى). [7]

لقد أجبر العرب على قبول الهدنة الأولى في يونية/حزيران 1948، بعد أن كادت جيوشهم تقضي على إسرائيل، ثم تواصلت ضغوط الدول الاستعمارية الكبرى على العرب، حتى قبلوا وقف إطلاق النار مرة ثانية، فكانت الهدنة الثانية، في يوليو/ تموز 1948، ثم لعبت الخيانة دورها في صفوف العرب مما أدى إلى تقدم القوات الصهيونية في مناطق متعددة، من التي كانت القوات العربية قد اجتاحتها من قبل، مثل بئر السبع، والجليل، ثم كان من أسوأ النتائج لتوقيع الهدنة العربية ـ الإسرائيلية في فبراير/ شباط 1949 أن اعترف عدد كبير من الدول بإسرائيل وتم قبولها عضواً في الأمم المتحدة في مايو/ أيار 1949. ولم تكمن أسباب هزيمة العرب في حرب 1948 في توفر إمكانات هائلة لليهود نتيجة للدعم الإمبريالي ـ الصهيوني العالمي، أو لكسب اليهود لعطف العالم، دعائياً، وافتقاد العرب للدعم المناظر، أو نتيجة لاحتلال أراضي العديد من الدول العربية فحسب، بل تعود هزيمة العرب أيضاً، إلى ارتباط المصالح بين الحكام العرب والقوى الاستعمارية الغربية، وبالتالي مع المصالح الصهيونية العالمية، بطريق غير مباشرة، دون إدراك العواقب. [8]

وإذا كان هذه من جانب النظم والحكـام، فـإن القضيـة الفلسـطينية لم تكـن أسعد حظاً داخل إطار الجامعة العربية.

فإن المتتبع لموضوع تمثيل فلسطين في الجامعة، منذ منتصـف الأربعينيـات ومـا تلاها يلحظ أن القضية لم تسلم من الطعن، أو الإضعاف بطريق أو بأخرى، من جـانب بعض الأعضاء، وإن انتهى المشوار بوصول درجة التمثيل إلى العضوية الكاملة.

لقد كان موضوع تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة العربية من الموضوعات التي لقيت جدلاً كبيراً بين ممثلي الدول العربية في الجامعة، حتى دارت الأيام دورتها، وقـامت حكومة عموم فلسطين، في سبتمبر/ أيلول 1948، واعـترفت بـها جميـع الـدول العربيـة ـ باسـتثناء حكومـة الأردن ـ واسـتمر الجـدل بشـأن تمثيـل فلسـطين ـ عـرب فلسـطين وحكومة عموم فلسطين ـ طويلاً، الأمر الـذي يؤكـد أنـها لم تسـلم مـن أيـدي بعـض الأشقاء، بعد أن أدمتها طعنات الإمبريالية والصهيونية. (9)

غير أن هذا لا ينفي ما كان من جانب الأسرة العربيـة داخـل الجامعـة، بشـأن بلورة الكيان الفلسـطيني، حيث إن إعادة بناء الكيان الفلسطيني تم بشكل شبه كـامل، في رحاب الجامعة العربية. (10)

ثم كان للجامعة العربية دور وموقف واضح، بشأن القضيـة الفلسـطينية، في الكثير من أبعادها أو جوانبها، بدءاً من نشاط الجامعة في مجال الدعاية السياسية للقضية، ومشروعات الجامعة لإنقاذ الأراضي الفلســطينية، وجـهود الجامعـة في مشـروعات الميـاه العربية في فلسطين، وتناول الجامعة لمسألة الهجرة اليهودية، ومأساة اللاجئين، والإرهـاب الصهيوني، وتبني سياسة المقاطعة، وعرض القضية على مجلس الأمن ...الخ. (11)

بل إن الدعوة إلى مؤتمرات القمة العربية قد بدأت مرتبطة بهذه القضية، سبباً وهدفاً، حيث ارتبط السبب بتردي العمـل العربـي إزاء فلسـطين، أمـا الهـدف فـارتبط بالتحدي الذي كانت تمثله خطوات إسرائيل لتعمير صحراء النقب، واستغلال مياه نهر

الأردن، وكذلك فإنـه، خـلال مراجعـة القضايـا الغالبـة الـتي شـغلت مؤتمـرات القمـة ـ الدورية والطارئة ـ يمكن القول بأن القضية الفلسطينية، بكل تفصيلاتها هي القضية الوحيدة التي كما جمعت العرب، فقد فرقتهم. (12)

لعل في هذا ما يؤكد محورية القضية الفلسطينية للعمل العربي داخل الجامعة العربية، الأمر الذي يملي على الحركة الوطنية الفلسـطينية والدولـة الفلسـطينية ـ مـن بعد ـ أن تحسن توظيف هذه الحقيقة، فلا تهمل هذا الإطار الجمعي المهم، فتتحرك جيداً داخله، وتتحرك جيداً في الخارج، مستندة إلى شرعيته الدائمـة، لأن التحـرك خـارج هـذا الإطار بصورة منفردة ودون الاسـتناد إليـه، يفقـد التحـرك الفلسـطيني قـوة لا شـك أن وجودها ـ بأي درجة من الفاعلية ـ أفضل من غيابها أو تغييبها .

إن مما يؤسف له، وتدعو هذه الدراسـة إلى التوقـف عـن التمـادي فيـه، هـو استبعاد الجامعة العربية، وتهميش دورها، خاصة إذا كان يتم بإيعاز أو ضغـط مـن قـوى خارجية.

لقد لوحظ أنه تم استبعاد الجامعة وتهميش دورها، تماماً، في هذه القضية، طوال الأعوام العشرين الماضية، اللهم إلا من بعض المواقف العامة، أو إصدار البيانات، فكما أن قرارات الحرب مع إسرائيل قد اتخذت بعيداً عن الجامعة، فإن قرارات التسـوية هـذا الصراع قد اتخذت بعيـداً عنـها أيضـاً، فقـد جـرى اسـتبعاد أي دور للجامعـة العربيـة ـ وبضغط أمريكي سافر ورفض إسرائيلي مطلق ـ من محادثـات واتفـاق كـامب ديفيـد (1978)، ثم الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية (1979)، ونفس الاستبعاد تم في مؤتمر مدريد للسلام (1991)، وفي اتفـاق أوسـلو الأول (1993)، والثـاني (1995)، وفي اتفـاق وادي عربة ـ المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ـ (1994)، وفي كل المحادثات السورية ـ الإسرائيلية، قبل أن تتوقف . وأخيراً في اتفاقات واي ريفر الفلســطينية ـ الإسـرائيلية (1998). وفي كل هذه الاجتماعـات والاتفاقـات، تعـددت واختلفـت فيمـا بينـها الأطـراف العربيـة ـ أعضـاء الجامعـة الواحـدة! ـ بينمـا توحـد الموقـف الأمريكـي ـ الإسـرائيلي المعـادي

للجامعة، ليس لأنها عنصر فاعل ومؤثر في مسارات الحرب السلام، ولكن لأنها رمز ومعنى للتضامن العربي المطلوب إزالته، ورفع أنقاضه نهائياً، من فوق الخريطة الجديدة.[13]

المحور الثاني ـ الامن القومي العربي والعلاقات العربية الفلسطينية

إن الحاجة إلى الأمن للعيش في ظله، تعد من أهم ضرورات الحيلة، على مستوى الأفراد، والجماعات، والشعوب، والأمم، والعمل على تلبية أو تحقيق هذه الحاجة، لا يقل أهمية عن العمل على تلبية بقية الغرائز، والحاجات الطبيعية لبقاء الفرد أو الجماعة أو الأمة .

بل لقد جعل الله ـ عز وجل ـ نعمة الأمن العام مرادفة لنعمة الطعام والشراب، فكانتا من أهم ما منّ الله به على أمة العرب، بل كانت في صدارة أسباب استحقاق العبادة له على هذه الأمة .

يقول تعالى: "أوَ لَمْ يروا أنّا جعلنا حرماً ل{آمناً} ويُتَخطفُ الناس من حولهم. افبالباطل يؤمنون وبنعمة الله يكفرون ؟!". (سورة العنكبوت ـ 67)

ويقول تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع {وآمنهم} من خوف". (سورة قريش ـ 4،3)

ولذا فإن الحديث عن الأمن القومي يمس ـ لأهميته ـ الأفراد، والشعوب والأنظمة الحاكمة، وجملة النظام العربي، الذي نرى أن في مقدمة مقومات تحقيق الأمن له، قيام علاقات عربية ـ فلسطينية قوية ومتنامية، باعتبار فلسطين من أهم صمامات هذا النظام، خاصة من الناحيتين الجيوبولوتيكية والدينية .

تحتل فلسطين ـ من منظور الجغرافيا السياسية ـ موقعاً استراتيجيا بالغ الدقة والأهمية للنظام العربي جملة، ولكل من دول جوارها منفردة، وبالتالي، ومع إقرارنا بكل دوافع المؤازرة والتناصر العربي للقضية الفلسطينية ـ ثم للدولة الفلسطينية ـ انطلاقاً

من المرتكزات القومية العامة، ومرتكزات المصالح الثنائية الخاصة، ترى هذه الدراسة أن تتجه سياسات الدول العربية - بدرجة لا تقل في الأهمية - نحو تحقيق الاستقرار في الأوضاع السياسية والأمنية في الدولة الفلسطينية؛ لأن ذلك يعني استقراراً مماثلاً للنظام العربي جملة، ولنظم الدول المجاورة لفلسطين، فرادى، ولن يتحقق مثل هذا الاستقرار للدولة الفلسطينية - بداية - إلا بدعم عربي متواصل لهذه الدولة في شتى المجالات، وذلك من خلال علاقات عربية قوية متنامية مع هذه الدول. والعكس صحيح، حيث إن اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في هذه البؤرة، التي تمثل قلباً استراتيجيا للوطن العربي، تكون له أصداء مباشرة، متعددة الأبعاد في أطراف هذا الوطن، ناهيك عن دول الجوار.

وإذا كان المستقر في الفكر الاستراتيجي المصري أن الدفاع عن مصر يبدأ في الأرض الفلسطينية، فكذلك لا يخفى على أحد دلالات محاولة حل القضية الفلسطينية، من قبل، في إطار مشروع "سورية الكبرى"، وكذلك لا تخفى على أحد دلالات التناول الأردني الخاص للقضية الفلسطينية.

وإذا كان هذا الأمر واضحاً، بشأن دول الجوار، فهو ليس اقل وضوحاً بشأن أطراف الوطن أو العالم أو النظام العربي، لقد تطاولت الأيدي القذرة للحركة الصهيونية - والإمبريالية من ورائها - فنالت من أطراف هذا النظام: بغداد ثم تونس.*

إذن، ما بالنا لو أن الأمر لم يقف عند حد الاضطراب، وانتقل إلى حال الاشتعال، والصراع الدائم، على هذه الأرض بين طرف عنصري، مغتصب، يمثل أعلى واقذر درجات الاستعمار وأشرسها، وبين العالم العربي، وفي مقدمته الدول المجاورة لفلسطين ؟!

---

* يقصد بذلك الغارة الجوية الإسرائيلية على المفاعل الذري العراقي، صيف 1981، والغارة المماثلة على مقر قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، في تونس في 1985/10/1.

إن هذه الحال أصبحت تملي على الدول العربية بذل قصارى جـهدها لوضـع نهاية عادلة شاملة دائمة لهذا الصراع، تحقق بها ـ أولاً ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقرة الآمنة القوية، تقريراً لمصير شـعب عربـي شـقيق، وحفاظـاً علـى المقدسـات الإسـلامية والمسيحية للأمة العربية على أرض هذا الشعب، في الوقت نفسه، وتدرأ بـها ـ ثانيـاً ـ واحداً من أهم المخاطر الاستراتيجية التي تهدد النظام العربي جملة وتفصيلاً، والمتمثـل في إسرائيل.

إن اهتمـام الـدول العربيـة بقيـام الدولـة الفلسـطينية المسـتقرة، القويـة، والاستمرار في دعمها، من خلال علاقات قوية متنامية، سيسهم بشـكل فعـال في وضـع نهاية لتهديدات أطماع التوسع الإسرائيلي، القائمة على أيديولوجيا الجال: أيديولوجيـة الحدود الطبيعية، أيديولوجية المجـال الحيـوي، أيديولوجيـة الحـدود الآمنـة، وأيديولوجيـة الحدود التاريخية. [14]

وإذا كان لكل نظام إقليمي قضيته المركزية، أو التركيبية، أي التي تشكل أهم القوى الدافعة وراء نشأة النظام، وتطوره وصياغة خطابـه السياسـي، بـل وتوجيـه هـذا الخطاب، وتعتبر حجر الزاوية في هذا النظام، وربما القاعدة الرئيسـية لتكوينـه البنـائي، خلال حقبة معينة، على الأقل، فإنه يمكن القول بأن القضية الفلسـطينية، وامتدادهـا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، قد شغلت هذه المكانة في النظام الإقليمي العربي .

بل أن البعض يجعل من القضية الفلسطينية كنفاً، احتوى تطور هـذا النظـام مساره بها صعوداً وهبوطاً، ويرون ـ من منظور جدول أعمـال هـذا النظـام ـ أنـه يكـاد يتمحور كلياً، حول هذه القضية، باعتبار أنه يندر أن نجد وثيقة كبرى واحدة من وثائقـه، دون أن تدخل القضية الفلسطينية أو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في صياغتها، شكلاً ومضموناً، بل إنه من الممكن أن يؤرخ للنظام العربي، وأن يتـم تقسـيمه إلى حقـب أو

فترات، تبعاً لتوفر الإجماع، أو لانفجار الخلاف حول سبل حل الصراع مع إسـرائيل، في أي من جانبيه: السياسي أو الاقتصادي.

يرتب أصحاب هذا الاتجاه على حقيقـة أن القضيـة الفلسـطينية لعبـت دور القضية التركيبية في النظام العربي أن تسويتها على نحو غير مستقر نسـبياً، يفضـي إلى تحول عميق في طبيعة هذا النظام، أو إلى تفككه، أصلاً، وفتح البـاب أمـام تكـون نظـام إقليمي بديل أو منافس.[15] ولا شك أن في هذه الرؤية ما يبرز جسامة المسؤولية العربية، وضرورة التحرك الفعال، لمواجهة خطر مرتقب كـهذا، تتـهددنا بـه الصهيونيـة العالميـة والإمبريالية الغربية .

لقد أدرك العرب كل نيات الاستعمار الغربي والصهيونيـة العاليـة ضدهـم، منذ صدور "وعد بلفور": منذ انتهت الحرب العالمية الأولى، ومنذ دخل اللنبي القـدس، وقال: "اليوم انتهت الحروب الصليبية".

حالما تولت بريطانيا الانتداب على فلسطين، كـان أول منـدوب سـامي لهـا في فلسطين هو الصهيوني هربرت صامويل - الذي شارك من قبل في صياغة "وعد بلفور" - فملأ حكومة الانتداب بالموظفين الصهيونيين. ثم قام صهيوني أمريكي آخـر بصياغـة "صك الانتداب" الذي انصبت كل بنوده على تحقيق المصالح الصهيونية، مثـل (إقامـة الوطن القومي لليهود الاعتراف بالوكالة اليهودية، تشجيع الهجـرة اليهوديـة، تسـهيل امتـلاك اليـهود الأراضـي الفلسـطينية، وجعـل اللغـة العبريـة لغـة رسميـة كالعربيـة والإنجليزية". [16]

يستمر مسلسل التآمر الصهيوني الغربي على فلسطين والوطن العربي، حتى نشهد معاً أحدث حلقاته بانقضاض رؤوس الصهيونية المعاصرة على مقاليد الحكـم في الإمبراطورية الحاكمـة الوحيـدة في العـالم اليـوم - الولايـات المتحـدة - فيجنـدون كـل إمكاناتها للدعم الشـامل والمتواصـل - وفي إطـار تحـالف اسـتراتيجي - لليـد القـذرة للصهيونية العالمية، والاستعمار الغربي: إسرائيل .

العجيب أنه برغم كل الدراسات والوثائق المنشورة عـن علاقـة الصهيونيـة بالإمبريالية الغربية، باعتبار إسرائيل المقدمة المسمومة والأنياب الناهشة لهمـا في جسـد الأمة العربية، فقد توهم البعض أن الأهمية الاستراتيجية التي توليها الولايات المتحـدة ودول التحالف الغربي لإسرائيل قد تلاشت، في ظل لهيب حرب الخليـج الثانيـة حـين جاءت الولايات المتحدة والـدول الغربيـة "لتصفـي بنفسـها الأطمـاع العراقيـة"، دون الحاجة إلى الجندي الشرطي الإسرائيلي .

لكن الاعتقاد الداحض لهذا التوهم لا يزال قائما، على أن أهمية إسرائيل في المنطقة والدور المنوط بها سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، ونفسياً، لمصلحة الغـرب، يـزداد يوما بعد يوم، وسط هذا المحيط العربي المضطرب .

وإلا، فبم نفسر إقامة الولايات المتحدة لأكبر جسر جوي منـذ حـرب أكتوبـر/ تشرين الأول 1973 لنقل بطاريات صواريخ "باتريوت" الأمريكية من المسرح الأوروبي إلى إسرائيل وكذلك ما فعلته هولندا ؟!

وبم نفسر تقدم إسرائيل بقوائـم تسـليح تضمـن لهـا تفوقـها علـى العـرب لنصف قرن قادم ؟!

وبم نفسر تقديم مئات الملايين من الماركات والدولارات مـن جـانب أوروبـا لإسرائيل (تكفيراً) عن ذنوب التكنولوجيا الأوروبية التي ساعدت العراقيين في تطويـر صواريخ سكاد ؟![17]

إن كل هذا يملي على الدول العربية، فرادى ومجتمعـين، إقامـة علاقـات علـى أعلى مستوى، في كل المجالات، مع الدولة الفلسطينية، التي تمثـل رأس مواجهـة النظـام العربي في مواجهة الحركتين الصهيونية العالميـة والإمبرياليـة الغربيـة، ويدهمـا القـذرة (إسرائيل)، حتى تستطيع دولة فلسطين حراسة مقدسات الأمة، وأمنها القومي، ويكفيها

وشعبها أن يظلا في حالتي استنفار نفسي ومرابطـة بدنيـة ـ باسـم الأمـة العربيـة ـ في مواجهة هذين العدوين الشرسين القبيحين .

وكذلك، على الجانب الشعبي، فإن الإحســاس بالحاجـة إلى أمـن الأمـة بكـل شعوبها، لم يكن أقل منه على مستوى الحكومات أو الأنظمة أو المؤسســات، وتجسـد أو تبلور هذا الإحساس، فيما عرف بالحركة القومية العربية، التي عبرت عن حرص شعوب الأمة على تحقيق هذه الحاجة أو الضرورة الحياتية: "الأمن القومي".

إن هناك ارتباطاً عضوياً مباشراً بين الحس الشعبي والجماهيري بضرورة الأمن القومي للامة العربية، وبين القضية الفلسطينية باعتبار عدم تسوية هذه القضية، تسوية عادلة، يمثل دليلاً على ضعف فعاليـة النظـام العربـي، والحكومـات والزعمـاء العـرب، وبالتالي، فإن تحرك الجماهير العربية ـ مدفوعة بإحساس عدم الأمان ـ في مواجهة النظـم الحاكمة، يعد مؤشراً على تقصير هذه الأنظمة في حق النظـام العربـي عامـة، والقضيـة المحورية به خاصة .

لقد كشفت المشكلة الفلسطينية ـ مراراً ـ عن عجز الحكومات العربية ـ كل منها منفردة ـ عن مواجهة الخطر الصهيوني، فانعدمت ثقـة الشـعوب العربيـة في هـذه الحكومات، والنظم وطالبت بتغييرها، وإعادة بناء المجتمع العربي، وتقويـة بنـاء الجيـوش العربية، في ظل وحدة عربية، تضم العرب جميعاً، حتى تكون قادرة على التصدي للخطر الصهيوني، والقضاء عليه. وقد تأكد للعرب أنه لا عاصم لهم من الخطر الصـهيوني إلا وحدتهم، خاصة بعد حرب السويس (1956) وبعد هزيمة 1967، ومن قبل كـانت نكبـة فلسطين عاملاً رئيسياً في قيام الثورات، التي شهدها العالم العربي، بعد 1948 (اســتيلاء القوات المسلحة على السلطة في سوريا 1949 وفي مصـر 1952، ثـورة 14 تمـوز/ يوليـو 1958 في العراق، ثورة الجزائر 1954 وانتصارها عام 1962 ـ ثورة اليمن {صنعاء} 1962ـ ثورتا ليبيا والسودان 1969)، وبنمو الوعي القومي، في ظل هذه الثورات توارى الـولاء الإقليمي، تاركاً مكانه للولاء القومي، معبراً عن إدراكه للمحرك الأساس في كـل هـذا،

وهو الخطر الصهيوني الذي تمكن في بؤرة الوطن العربي، وصمام أمنه القومي: فلسطين. [18]

وإذا كانت النظم الحاكمة، اليوم، قد تمكنت من رقاب شعوبها، وضيقت عليها خناقها ومساحات حركتها، فلا يعني هذا غياب إحساس الجماهير بما ظلت تحسه ولا تزال تحسه، نحو فلسطين والقدس، وحتى يأتي يوم تتمكن فيه الشعوب العربية، من الانقضاض، لنصرة فلسطين وتخليص القدس، ستظل إمارات العار والخزي عالقة بجباه النظم والقيادات التي كرست الأخطاء الجسام للسابقين، ثم زادت الأمر سوءاً، فقبضت على رقاب الشعوب.

وكما يؤكد آخرون،[19] فحيث لا يستطيع أحد ـ مهما أراد ـ أن ينزع من العرب والفلسطينيين خاصة، إيمانهم بأن لهم حقاً في الجليل، والنقب، في الناصرة، ويافا، وحيفا، في بيسان، وعسقلان، وفي القدس، فإن المرء لا يملك إلا أن يقرر أن الكفاح العربي ضد إسرائيل والصهيونية سيستمر، حتى في ظل قيام الدولة الفلسطينية، أياً كانت حدودها، لكن حدة الصراع، حينئذ ستتناسب عكسياً مع حجم هذه الدولة، ومع درجة استقلاليتها، كلما اتسعت الدولة، خفت حدة الصراع، وكلما ضاقت زاد.

واختم الحديث عن هذا المحور: بالتأكيد على أهمية مرتكز الإيمان في بناء الأمة، وتحقيق أمنها القومي: الإيمان بالله، الإيمان بواجبنا نحو أمتنا: دينها، حضارتها، ومصيرها. وصدق الله ـ عز وجل ـ إذ يقول: "فأيّ الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون . الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون". (سورة الأنعام ـ 82،81).

المحور الثالث ـ رؤية مستقبلية في أبعاد العلاقات الفلسطينية العربية

تعالج السياسة الخارجية لكل دولة: أولاً ـ المحافظة على استقلالها، وأمنها، وثانيا ـ السعي وراء مصالحها الاقتصادية وحمايتها. كما تعالج ـ في حالة الدول الكبرى، على

الأقل ـ الاهتمام بمقاومة أي اختراق أو تدخل من جانب أيـة دولـة أو عقـائد خارجيـة، وأخيراً، تربط الدول الكبرى بين موضوعات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية ومصالح الحرب السرية لكل منها، وبين سياساتها الخاصة بالمعرفة الاقتصادية، وجهودها في سـبيل نشر دعايتها القومية والعقائدية في الدول الأخرى.[20]

وفي حالة الدولة الفلسطينية، حديثه الاستقلال، يتوقع أن تبرز مجموعة خاصـة من المحددات لرسم سياستها الخارجية ـ إضافة إلى ما سبق تعرفه من المحـددات العامـة ـ كما يتوقع أن تولي هذه السياسة اهتمامـها لمجموعـة معينـة ـ أيضـاً ـ مـن الموضوعـات والقضايا التي تناسب مرحلـة مـا بعـد الاسـتقلال، خاصـة في سـنواته الأولى، وكذلـك ستكون لها دوائر حركة محدودة، وعدد غير كبير من وسائل التنفيذ. [21]

على سبيل المثال، سيكون من أبرز المحددات الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة الفلسطينية، ما تنص عليه اتفاقية إنشاء الدولة الفلسطينية، فهي بـين أن تـأخذ بفكـرة الحياد، باعتبارها أفضل طريق لأمن دولة فلسطين، في مواجهة جيرانـها الأقويـاء، دون أن يعني ذلك الإقلال من سيادتها على أراضيها، وبين أن تأخذ بفكرة عدم الانحياز، التي من شأنها أن تتيح قدراً أكبر نسبياً، من حرية حركة الدولـة في الخـارج، وإمكانيـة التعـايش على نطاق إقليمي واسع، بعكس فكرة الحياد، التي تمثل قيداً قانونيـاً علـى الاختصـاص الإقليمي للدولة .

كذلك فإن البنية الاقتصادية المختلة والمشوهة التي سترثها الدولة الفلسطينية ـ نتيجـة الممارسـات الاسـتعمارية ـ ثـم ضعـف جملـة المـوارد الاقتصاديـة والسـكانية والجغرافية لهذه الدولة ستمثل قيداً على السياسـة الخارجيـة لهـا، حيـث سـيحرمها مـن الدخول في علاقات كثيفة ومتوازنة مع الدول الأخرى.

أمـا مـن حيـث الدوائـر الـتي سـتتحرك فيـها السياسـة الخارجيـة للدولـة الفلسطينية، فسـوف تتصدرهـا الدائـرة العربيـة، حيـث مـن المتوقـع أن يشـكل المجـال الإقليمي مجالاً سياسياً لتوجه هذه السياسة. ويأتي هذا التوقع، في ضوء ظـروف مـا قبـل

الاستقلال، وما تم الحديث عنه في المحور الأول من هذا التوقع، في ضوء ظروف ما قبل الاستقلال، وما تم الحديث عنه في المحور الأول من هذه الدراسة، تحت عنوان "الخبرة التاريخية للعلاقات العربية الفلسطينية"، ثم ما تم بيانه في المحور الثاني، متعلقاً بالعلاقات الفلسطينية وضرورات الأمن القومي العربي.

مع تعدد القضايا والاهتمامات، في موضوع تناول السياسة الخارجية الفلسطينية، فإنه يجب أن يكون اهتمام هذه السياسة منصباً - بداية - على التنمية، بأبعادها المختلفة، حتى تقوي بنية الدولة اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتكون جهود السياسة الخارجية موجهة لخدمة هذه الأغراض، على الأقل، في أعقاب الاستقلال، فهي المرحلة الأنسب لأعمال دبلوماسية التنمية، ولا شك أن أفضل مجال لتوظيف هذه الدبلوماسية هو المجال الإقليمي والعربي خاصة، حيث إن هناك جسور اتصال قائمة بالفعل، في مجالات عدة.

يحتاج هذه - بالطبع - إلى اكتساب المصداقية الإقليمية، وتدعيمها، لتوفير المناخ الأمني والسياسي الذي تتنامى في ظله العلاقات الفلسطينية - العربية.

كانت الخطوة الأولى، في سبيل اكتساب المصداقية الإقليمية، ما تضمنه "إعلان الاستقلال" الصادر في 1988/11/15، بشأن العلاقات الدولية المستقبلية للدولة الفلسطينية، وإطار ومبادئ حركة سياستها الخارجية، والذي أكد على أن فلسطين دولة عربية، تمثل جزءاً أصيلاً من تراث الأمة العربية، وحضارتها، وأنها دولة محبة للسلام، ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، وعدم الانحياز، ومؤمنة بضرورة تسوية المشاكل الدولية، والإقليمية، بالطرق السلمية.

ولن يكون الحديث عن العلاقات الفلسطينية - العربية، في حالة الدولة، أكثر من استشراف لجملة من النتائج، للمقدمات التي تم استقراؤها، حتى الآن، متعلقة بالدائرة العربية.

أولاً - فيما يتعلق بالإطار المؤسسي، الذي ينظم هذه الدائرة، وهو الممثل في "جامعة الدول العربية" فأرى أن الدولة الفلسطينية - بعد إفادتها من تجارب علاقة الجامعة بدوائر العمل الفلسطيني، قبل قيام الدولة - يجب أن تحرص على العودة إلى أروقة الجامعة العربية، وتكثف نشاطها داخلها، فتزيد من التفاعل والعمل المشترك بينها وبين بقية الأشقاء، وتنطلق إلى الخارج أكثر قوة، مدعومة بالشرعية العربية، فكم عانى النظام العربي، ودوله - فرادى - نتيجة الانسلاخ عن الإطار العام للجامعة العربية.

وإذا لا تُعنى هذه الدراسة بالحديث - حالياً - عن علاقات الدولة الفلسطينية خارج الدائرة العربية. فيظل تركيزها على ضرورة إفادة الدولة الفلسطينية من تمثيلها الكامل في الجامعة، بعيداً عن سياسات المحاور، أو الانحياز، ملتزمة بالموقف العربي العام - إجماعا أو غالبية - بعيداً عن الانشقاق، أو اصطناع العداء، أو الانزلاق خلف من تمرسوا على التآمر، أو الخداع، أو المتاجرة السياسية.

ثانياً - إذا انتقلنا إلى العلاقات الفلسطينية مع عددٍ من الدول العربية - كل على حدة - بحسب موقع هذه الدول من الدولة الفلسطينية جغرافياً، وسياسياً، فسنجد في صدارة هذه الدول تلك المجموعة التي فرضت ظروفها السياسية - وموقعها الجغرافي، قربها من فلسطين، أرضاً، وشعباً، وحركة كفاح وطني، ثم دولة - ومن هذه الدول: الأردن، والعراق، ومصر، ولبنان، وسوريا، والعربية السعودية، ودول الخليج العربي، وتونس، والمغرب، والجزائر.

وتعتبر العلاقات الفلسطينية/ الأردنية حالة خاصة[22] لطبيعة الالتصاق الجغرافي والديموجرافي والسياسي بين الجانبين، الأمر الذي يبشر بعلاقات خاصة ومكثفة وإن كان صعباً تحديد أهم ملامحها بدقة الآن. غير أنه يمكن - في ضوء العديد من الرؤى السياسية المستقبلية لعدد من المراقبين الأردنيين - التنبؤ بأن هذه العلاقات ستتجه في اتجاه صيغة وحدوية بشكل أو بآخر.[23] إذ أن سنوات طويلة من التدرج في نمو العلاقات الفلسطينية الأردنية قد وصل بها حالياً إلى التوافق حول قواسم مشتركة عديدة، ثم إن

الأمر الواقع الذي تفرضه الجغرافيا السياسية علـى البلديـن لا يمكـن إلا أن يـؤدي إلى مسار للتعاون على النطاق السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فالسـوق الفلسـطينية على وجه التحديد سوق رئيسية للأردن، وإنشاء البنيـة التحتيـة الاقتصاديـة والتربويـة والصحية الفلسطينية شأن يعني الجانب الأردني، ويأمل في الإسـهام بتحقيقـه، كمـا أن الطريق إلى الخليج والشرق ـ وهو الطريق الحيوي والأسـاس للفلسـطينيين ـ يمـر عـبر الأردن، وفي الوقت الذي يزداد الضغط على اقتصاديات جميع الدول الناميـة إثـر سـيادة اقتصاديات السوق والدفع باتجاه العولمة، لابد من قيام تعاون بين الدول العربية المتجاورة لخلق إطار اقتصادي يستطيع الصمود أمام التحديات التي يجابهها، الأمر الـذي لا يـترك خيارات كثيرة أمام الدولـة الفلسـطينية وجوارهـا العربـي ـ خصوصـاً الأردن ـ سـوى التعاون. [24]

ثم إن قيام دولة فلسطينية له آثـار عميقـة علـى الأردن هـي في مجملـها آثـار إيجابية، ذلك أن وجود الدولة وحرية العودة إليها تعني حل مشكلة الازدواجية الوطنية في الأردن، فسيحصل الفلسـطينيون في الأردن ـ لأول مـرة ـ علـى خيـار الأردنـة الكاملـة والتوطين، أو الفلسطنة مع العودة أو من دونها. وكذلك فإن قيام دولة فلسـطينية يعـني ضرب آخر مسمار في نعش مشـروع الوطـن البديـل، ومـن ناحيـة أخـرى فـإن الأردن سيكون نافذة فلسطين على العالم العربي وعمقها الاستراتيجي.[25]

كذلك مصر، تأتي في صدارة الدول شديدة الارتباط بالدولة الفلسـطينية، لما كان من جانبها من دعم متواصل للقضية الفلسطينية، ولما تمثله أرض فلسطين من بُعـد أمني استراتيجي لمصر، يملي عليها المحافظة على علاقات قوية مع الدولة الفلسطينية. [26] لأن مصر ستظل الاحتياطي الاستراتيجي الفلسطيني، وسيبقى الدعم المصري السياسـي ضرورة حتمية لتعزيز بناء الدولة الفلسطينية، إلى جانب الصور العديـدة للمسـاعدات المصرية المتوقعة لهذه الدولة في مجالات إقامة البنية التحتية، التجـارة، التعليـم والثقافـة،

كما أنه سيتحقق لمصر، بل لجناحي العالم العربـي، تواصـل ومـرور متبـادل عـبر سـيناء والضفة الغربية من خلال الممرين الآمنين المتفق عليهما في مذكرة مزرعـة نـهرواي[27]، وقريب من هذا المستوى المتوقع للعلاقات الفلسطينية المصرية، ينتظر أن يكون مسـتوى العلاقات الفلسطينية السورية، فحجم التواجد الفلسطيني في سوريا وأبعاد العلاقة بين الجانبين على مدى بعيد تشير إلى ذلك.

كذلـك، تعـد العلاقـات الفلسـطينية اللبنانيـة نموذجـاً للعلاقـات العضويـة الراسخة، بحكم الأصداء المباشرة للقضية الفلسطينية التي نفذت العمق اللبناني، أرضـاً وشعباً وحكومة، ولا تزال، ولا يمكن الفكاك منها، بل إن الاستجابة لمعطياتها أمر بدهي، لأنه متنامية باستمرار .

لقد دفع لبنان الثمن الأبهظ لتداخل وضعه مع الوضع الفلسطيني واسـتقبل نسبة عالية جداً من اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، ولعل المأساتين المتشابهتين لشعبي فلسطين ولبنان تدفعان الدولتين إلى طريق التعاون المثمر مستقبلاً، وفي ظل حرص كـل من اللبنانيين والفلسطينيين على ضرورة عدم توطين الفلسطينيين في لبنان، ومـع تجـذر السلطة الفلسطينية وتحولها إلى دولة يكون من المعقول أن تنتقـل وضعيـة الفلسـطينيين المتواجدين بشكل دائم على الأراضي اللبنانية، من وضعية (لاجئ) إلى وضعية مواطـن عربي يحمل جواز سفر دولته، وعندئذ يمكن عقد اتفاقات بين الدولتين لتنظيـم إقامـات ذات أمد طويل لبعض فئات فلسطينية. [28]

قريب من هذه الصورة، مـا نـراه في النمـوذج الفلسـطيني الخليجـي، خاصـة العلاقات الفلسطينية الكويتية، فإذا كانت دول الخليج - عامة - ذات يـد عليـا في مجـال الدعم المالي أو الدعم الاقتصادي للحركة الوطنية الفلسـطينية، ووفـرت أرضـاً خصبـة استثمر فيها الفلسطينيون قدراتهم فعملوا كثيرا، وجلبوا من الأموال ما أسهم في بنيـة الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملموس، فإن الكويت - خاصة - قد وفرت - إلى جانب هذا

ـ مناخاً سياسياً خصباً لبلورة الكثير من فصائل المقاومة، وتنامي الشق المؤسسي لقطاع كبير من الحركة الوطنية الفلسطينية.

كل هذا يبشر بقيام علاقات ذات مستوى رفيع بين هذين الجانبين، يتواصل في ظلها الدعم المالي والسياسي من جانب دول الخليج للدول الفلسطينية، إلى جانب استمرار دول الخليج وأسواق العمل فيها لاستقبال الطاقات البشرية الفلسطينية، وهذا غاية ما تحتاجه وتحرص عليه الدولة الفلسطينية في أعقاب الاستقلال.

ثالثا ـ على مستوى الحركة القومية العربية والنظام العربي عامة:

إذا كانت موازين القوى الدولية قد حققت قيام دولة فلسطينية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، فما تزال هناك جوانب أخرى لهذا الصراع، وهي الجوانب الحضارية كالتنمية والحريات الديمقراطية، وستتاح للعرب فرصة لم تتح من قبل للدخول في صراع عميق غير مباشر مع إسرائيل، وستكون عملية التنمية الحقيقية من العوامل التي ستقرب فكرة الوحدة العربية مجدداً من العقل العربي، لأنه مرتبطة إلى حد بعيد بموضوع التكامل الاقتصادي. (29)

ويرغم أن الدولة الفلسطينية حين تقوم على قطاع غزة والضفة الغربية كاملين ـ اللذين يمثلان حوالي 23٪ من مساحة الأرض أو الوطن الفلسطيني الأم ـ تمثل دولة (الحد الأدنى) وتنطوي على تنازل تاريخي كبير، ولن ينهي قيامها الصراع العربي مع الصهيونية والإمبريالية، باعتبار إسرائيل تمثل القاعدة الاستعمارية الاستيطانية التي استهدف الغرب بها ضرب وحدة العرب واستنزاف ثرواتهم.(30) وبرغم أن الدولة الفلسطينية التي تنشأ في ظل هذا الصمت العربي المريب، وفي ظل تغييب التواصل الذي ظل يربط التاريخ الفلسطيني بالمسار العربي ستمثل إنجازاً فلسطينياً ناقصاً، (31) وبرغم أن البعض يعتبر تحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى نظام عربي لن يمثل أكثر

من إضافة نظام عربي آخر إلى النظم الكسيحة القائمة، فإن قيام دولة فلسطينية سيضع ـ لأول مرة ـ حدوداً للدولة الصهيونية وللمشروع الصهيوني. (32)

ومع اعتبار أن قيام هذه (الدولة المختزلة) لن يجمد الصراع العربي الإسرائيلي، أو يوقفه، بل سينقله ـ فحسب ـ إلى طور جديد، فإن وجود هذه الدولة سيقوم (كمتراس) في مواجهة إسرائيل، متواصلاً مع أمته العربية، يقطع طرق إسرائيل ومشروعها الصهيوني وامتدادها الاستيطاني الاستعماري، إلى أن تقوى الأمة العربية ـ في ظروف إقليمية ودولية مواتية على قلب المعادلة. (33)

وأخيراً، فإن هناك عدة محاذير نرى ضرورة التنويه بخطورتها بصدد العلاقات العربية الفلسطينية.

فإن عدم تلبية حق المشردين من الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وبقاءهم مشردين في دول اللجوء، سيحول قضيتهم من عنصر ضغط على الكيان الصهيوني إلى موضوع خلافي بين الدول التي يقيمون فيها. (34)

كذلك فإن الدولة الفلسطينية لن تكون قاعدة للسلام في المنطقة، إلا إذا كانت ذات عمق عربي، ولن تكون ذات تأثير إيجابي في اقتصاد المنطقة وسياستها وثقافتها إلا إذا قامت على قاعدة أنها دولة مسالمة من دول العالم العربي. (35)

إن النظام العربي لن يقبل دولة فلسطينية تقوم على تلبية الحاجات الأمنية للكيان الصهيوني، أو تقوم على الاندماج الاقتصادي معه.

ولن يقبل النظام العربي دول فلسطينية تكون بمثابة (العدد السالب) الذي إذا أضيفت إلى جملة (العدد الموجب) للأمة العربية لا يزيدها إلى نقصاناً، ولا يريد دولة تنشطر بسببها الأمة العربية إلى فريق يهرول إلى التطبيع مع العدو الصهيوني، بذريعة أن السلام قد حل، وأن الفلسطينيين ارتضوا لأنفسهم ما آلت إليه القضية، وفريق يرى فيما حصل عليه الفلسطينيون تصفية للقضية. (36)

وإذا كانت الرؤية الإسرائيلية لا ترضى بقيام دولة فلسطينية إلا إذا ضمنت قيام هذه الدولة بدور أمني في خدمة إسرائيل، وإلا إذا اتخذت منها معبراً إلى العالم العربي لتعميم عمليات التطبيع، فإن ما يجب الحذر منه هو رؤية الكثير من الأنظمة العربية التي ترى في قيام الدولة الفلسطينية ما يزيل الحرج في الإقدام على عمليات التطبيع. (37)

وسوف تظل أهم المحاذير التي تتهدد النظام العربي، والعلاقات العربية الفلسطينية في مواجهة الخطر الإمبريالي الغربي والصهيوني العالمي، كامنة في بنية النظام العربي والحال المضطربة التي هو عليها الآن، الأمر الذي يملي على القائمين على أمر هذا النظام ضرورة تجاوز هذا التفكك، واللامبالاة، ومحاكاة أصحاب الكهف.(38)

الهوامش :

1. د. أحمد يوسف أحمد، و: محمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1989، ص79—96.
2. د. محمد على العويني، العلاقات الدولية — النظرية والتطبيق، القاهرة، د.ت، 1980، ص68.
3. د. حسن نافعة (محرر)، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993، ص177—196.
4. عبد المجيد عبد الرحيم، حول القومية العربية، ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1966، ص 211—214.
5. د. إبراهيم أحمد شلبي، دراسات في المشاكل الدولية العربية، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، د.ت، ص77—85.
6. محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، القاهرة، دار المعارف 1964، ص 183—184، ص 404 — 408.
7. سامي حكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربية، ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1966، ص 31-33.
8. د.فاروق يوسف يوسف أحمد، مصر والعالم العربي، القاهرة، مكتبة عين شمس 1985، ص 84—86.
9. حكيم، مصدر سابق، ص 60—75.
10. شلبي، مصدر سابق، ص177—179. و: أحمد، مصدر سابق، ص 95—98.
11. د.محمد على حلة، فلسطين في جامعة الدول العربية: 1945—1956، القاهرة، مطبعة الحسين الإسلامية 1988. و: شلبي، مصدر سابق، ص141 —150.
12. حسن أبو طالب، مؤتمرات القمة وتحديات العمل العربي المشترك، السياسة الدولية (القاهرة)، إبريل/ نيسان 1985، ص 8—23.

13. صلاح الدين حافظ، ماذا بعد إدمان الفشل، الأهـــرام (لقـــاهرة)، 1999/1/20، و: ملف البيان، العلاقات العربية الفلسطينية من الواقع وآفاق المســـتقبل، البيـــان (دبي)، 1997/8/8.

14. راجع أبعاد هذه المفاهيم في: د. حسن الساعاتي(تقديم وإعـــداد)، المجتمـــع العـــربي والقضية الفلسطينية، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1977، ص 316ــ317.

15. د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليـــج، الكويـــت، المجلـــس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة علام المعرفة، عدد (158)، فـــبراير/ شـــباط 1992، ص184ــ185.

16. عبد الرحيم، مصدر سابق، ص211.

17. د. عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي ـــ رؤية مســـــتقبلية، القـــاهرة، أوراق للنشر والبحث والإعلام، 1991، ص160ــ162.

18. الساعاتي، مصدر سابق، ص316ــ317.

19. عبد العال الباقوري، العرب وإسرائيل وفلسطين: نصف قرن من الصراع، القـــاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص371.

20. كارل دويتسن، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، القـــاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1983، ص125.

21. الدولة الفلسطينية: حدودها ومعطياتها وسكانها، القاهرة، معهد البحوث والدراســـات العربية 1991، ص 482ــ494.

22. لتعرف أهم ملامح هذه الحالة راجع:

- يوسف صايغ: الأردن والفلسطينيون ـــ دراسة في وحدة المصير أو الصـــــراع الحتمي، لندن رياض الريس للكتب والنشر، د.ت.
- خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك: عمـــــان ــ1985، ط1، عان، دار الجليل للنشر 1985.
- د. محمد نصر مهنا، صور من المشكلات السياسية في العـــالم المعـــاصر، ط1، القاهرة، دار المعارف 1981،ص 132ــ133.

- هالة مصطفى، الفلسطينيون ـــ أمام الحل الأردني، السياسة الدولية (القـــاهرة)، أكتوبر/ تشرين الأول 1985، ص 20ــ37.

23. طاهر المصري، دولة فلسطين مصلحة وطنية أردنية، الحياة (لندن)، 1999/1/29.
- و: إبراهيم عز الدين، أثر إيجابي في الجوار العربي، الحياة (لندن)، 1999/1/29.
- و: فـــهد الفـــانك، آخـــر مســـمار في نعـــــش الوطـــني البديـــل، الحياة(لندن)،1999/1/29.
- و: هاني الحوراني، نحو دولة أردنية ــ فلسطينية..في الجوهر، الحيـــاة(لنـــدن)، 1999/1/29.
- و: إبراهيم غرايبة، دولة فلسطينية..ولكن مـــاذا أيضـــاً؟، الحيـــاة(لنـــدن)، 1999/1/29.

24. عز الدين، مصدر سابق.
25. الفانك، مصدر سابق.
26. لمزيد من التفصيل راجع:
- د. بطرس بطرس غالين طريق مصر إلى القدس، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- جمال زهران، السياسة الخارجية لمصر (1970ــ1981)، القاهرة، مكتبة مدبولي 1987.
- عبد التواب مصطفى، البعد الإســـلامي في السياســـية الخارجيـــة المصريـــة (52ــ1969)، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربيـــة 1993.
- د. عبد العظيم رمضان، العلاقات المصرية ــ الإسرائيلية(48ــ1978)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد(49)، 1992.
- عبد الغني سعيد، أسرار السياسة المصرية في ربـــع قـــرن، ط1، القـــاهرة، دار الحرية، سلسلة كتاب الحرية، عدد(5)، 1985.
- د. عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين ط2، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد (26)، يونية/حزيران، 1985.

- د. مصطفى محمد رمضان، و:د. عبد الشافي محمد عبد اللطيف، الحركة الوطنية المصرية وموقفها من الاستعمار والصهيونية، القاهرة، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1977.
- د.مهدي محمد علي، تعاون مصر الدولي في دعم القضية الفلسطينية، الأهرام(القاهرة)، 1999/1/28.
- مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت.

27. أمين هويدي، كيف تكون علاقة الجوار بين مصر ودولة فلسطين الناشئة؟ن الحياة، (لندن)، 1999/1/28.
28. توفيق الهندي، لبنان دفع ويدفع معظم الثمن، الحياة (لندن)، 1999/1/27.
29. محمد حسن الأمين، السلام يشكل أيضاً خطراً على إسرائيل، الحياة (لندن)، 1999/1/27.
30. محمد الأطرش، لا تلبي الحد الأدنى فلسطينياً وعربياً، الحياة(لندن)، 1999/1/25.
31. سمير قصير، ترميم التواصل مع العالم العربي، الحياة (لندن)، 1999/1/27.
32. عبد الوهاب المسيري، لدولة مثل هذه إيجابيات نلحظها، الحياة (لندن)، 1999/1/28.
33. جمال الأتاسي، تأثيرها كبير لأنها سورية الجنوبية، الحياة (لندن)، 1999/1/25.
34. باصيل دحدوح، دولة الأرض لشعب لا دولة الشعار، الحياة(لندن)، 1999/1/25.
35. منح الصلح، سلام ولكن.. ليس أي سلام، الحياة(لندن)، 1999/1/27.
36. جورج صدقني، دولة مستقلة فقط عن العرب، الحياة(لندن) 1999/1/25.
37. محمد سيد أحمد، لا سلام بلا دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، الحياة(لندن)، 1999/1/28.
38. لمزيد من التفصيل، راجع:

- أحمد نافع، نحو موقف عربي موحد من إعلان الدولة الفلسطينية، الأهرام (القاهرة)، 1998/12/11.
- السيد يسين، أزمة السلوك القومي العربي، الأهرام (القاهرة)، 1998/7/23.

- د. سعد الدين إبراهيم، العرب.. وعلـــم النكبـات، الأهـرام (القـاهرة)، 1998/5/15.
- طه المجدوب، إسرائيل تغير عقيدها العسكرية وتستعد للحـــرب المقبلـة(1)، الأهرام (القاهرة)، 1998/9/27.
- طه المجدوب، إسرائيل تغير عقيدها العسكرية وتستعد للحـــرب المقبلـة(2)، الأهرام(القاهرة)، 1998/10/4.
- طه المجدوب، إسرائيل تغير عقيدها العسكرية وتستعد للحـــرب المقبلـة(3)، الأهرام (القاهرة)، 1998/10/18.
- د. عبد المنعم سعيد، كيف نحرر الأراضي الفلسطينية، الأهـــرام (القـاهرة)، 1996/11/25.
- د. صلاح عز، مدرسة "التحرير التدريجي" تضيـــع الأراضـي الفلسـطينية، الأهرام(القاهرة)، 1998/12/16.
- د. عبد المنعم سعيد، بل تستردها، الأهرام (القاهرة)، 1998/12/16.
- لطفي الخولي، العرب للعرب أم العرب أعداء العـــرب، الأهـرام(القـاهرة)، 1996/5/21.
- د. محمد أحمد عبد الوهاب، المفـاوض العـربي وتحديـات مـا بعـد "واي بلانتيشين"(1)، الأهرام (القاهرة)، 1998/11/29.
- د. محمد أحمد عبد الوهاب، المفـاوض العـربي وتحديـات مـا بعـد "واي بلانتيشين"(2)، الأهرام (القاهرة)، 1998/12/6.
- مرسي عطا الله، منهج "الاستعادة" في مواجهة منهج الاغتصاب(1)، الأهـرام (القاهرة)، 1998/5/7.
- مرسي عطا الله، منهج "الاستعادة" في مواجهة منهج الاغتصاب(2)، الأهـرام (القاهرة) 1998/5/14.
- مرسي عطا الله، منهج "الاستعادة" في مواجهة منهج الاغتصاب(3)، الأهـرام (القاهرة)، 1998/5/21.

* * *

المركز القومي للدراسات والتوثيق

13 ش طارق بن زياد/ تقاطع ش الجلاء ـ الرمال الشمالي ـ غزة
تليفاكس: 2865716/ 2822028 -7 - 972
ص. ب. : 5256 ـ غزة